



التَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ لِمُصْطَلَحِيِّ (الْحَوَاشِيِّ وَالرَّوَابِطِ) وَحُرُوفِهِمَا) عِنْدَ الْفَارَابِيِّ (ت 339هـ) فِي كِتَابِهِ (الْأَلْفَاظِ) الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْمَنْطِقِ)

الأستاذ المساعد الدكتور

حيدر علي حلو الخرسان

قسم اللغة العربية

كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ذي قار

محافظة ذي قار- العراق

البريد الإلكتروني: dr.heider.ali.hello@utq.edu.iq

الملخص

إن الثقافة المنطقية التي كان يتمتع بها الفارابي الذي لقب بـ(المعلم الثاني) بعد أرسسطو، وظفها في تحليل أسس تقسيم الكلام، والقواعد النحوية، ولدلائل الارتباط الجملي في الكلام، فهو اتجه إلى أصل تلك القواعد، بعد دراسته العربية وخصوصاً النحو على يد صاحبه زعيم المدرسة البصرية في وقته ابن السراج (ت 316هـ)، إذ لجأ إلى تحليل تلك القواعد اعتماداً على الأسس المنطقية في ذهنه، لا على الأسس النحوية لتلك القواعد، أي حلّ القواعد النحوية وشرحها وقسمها وبوبتها لا على أساس الفهم النحوي، بل على أساس الفهم المنطقي، فقد أخرج الفارابي لنا نحواً عربياً بفكرة منطقية، فالمنطق عنده أساس في فهم القواعد النحوية، وإعادة صياغتها.

أما أهم النتائج التي توصل لها البحث فيمكن بيانها بال النقاط الآتية:

1/ بين البحث أن تحليل المسائل النحوية بأسلوب منطقي غير الأسلوب اللغوي المتعارف عليه عند النحاة الأوائل يعطي نتائج مغايرةً تبعاً لذلك الأسلوب، فالفارابي اعتمد على الفكر المنطقي في صياغة القواعد النحوية، فالمنطق عنده أساس في فهم تلك القواعد.

2/ أشار البحث إلى أن الفارابي لم يجد تسمية لكل صنفٍ من أصناف الحروف عند أصحاب علم النحو العربي إلى زمنه، فاستعمل في تعريف أصنافها الأسامي التي تأثرت إلى بلاد العرب عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني، فذكر أنهم أفردوا كل صنفٍ منها باسمٍ خاصٍ، فصنف منها يسمونه الحواشي، وصنف منها يسمونه الروابط.

3/ وظف الفارابي الفهم الاستعمالي والذلة السياقية في تسمية مصطلح (الحواشي)، وكان الفارابي نظر إلى وجودها في الجملة، وأنها ليست ركناً فيها مثل الأسماء والأفعال، بل إنها تأتي حشوًّا في الكلام؛ لتؤدي معيناً ووظيفةً معينةً، وهو قد انفرد بهذا المصطلح على هذه الألفاظ، علماً أنها مختلفة في عملها وبابها عند النحاة.

4/ يعتمد الفارابي على الفهم المنطقي في شرح المفرد والمركب في الاستعمالات النحوية، ولم يستعمل اصطلاحات النحاة في تقسيم الكلام إلى مسندٍ ومسندٍ إليه، وهذا يعكس اختلاف منهج الفارابي في تحليل المسائل النحوية والسير بها على خطى علماء المنطق والنثاني بها عن طريق النحاة.

5/ أضاف الفارابي إلى جملة الحواشى (البيس) و(متى) و(كم) و(كيف) و(أي)، إذ يعدُّها النحويون من الأفعال أو الأسماء، في حين جعلها الفارابي ضمنَ الحروف، إذ نظر إليها من وجهتها الاستعمالية بالمفهوم المنطقي، في حين نظر النحاة لها من وجهة تقسيم الكلام إلى اسمٍ و فعلٍ و حرفاً، وعلامات كل واحد منها.

6/ اصطلاح الفارابي على أدوات الشرط مصطلح (الرّباط)، وعلى بعضها مصطلح (الرّباط المضمن)، مفرقاً بين بعضها بحسب استعمالاتها في الجمل، ومتخذًا من أسلوب التحليل الفلسفى والمنطقي وسيلةً لشرحها، وبيان معانيها.

الكلمات المفتاحية: الفارابي، التَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ، مُصْطَلَحَا الحواشِيِّ وَالرَّوَابِطِ، الْحِرَفُونَ، الْفَكِرُ الْمُنْطَقِيُّ.



The Grammatical Analysis for Two Terms (Footnotes, Links and their Letters) at Al-Farabi (T 339 ah) in his Book (*al-Lawfaa al-Usama in the Logic*)

Assist. Prof. Dr. Haider Ali Helo Al-Kharrsan

Department of Arabic language

College of Education for Human Sciences - University of Dhi Qar - Iraq

Email: dr.heider.ali.hello@utq.edu.iq

ABSTRACT

The logical culture enjoyed by Al-Farabi, who was nicknamed (the second teacher) after Aristotle, employed it in analyzing the foundations of the division of speech, grammatical rules, and evidence of the syntactic link in speech. The visual school of his time, Ibn Al-Sarraj (d. 316 AH), as he resorted to analyzing these rules based on the logical foundations in his mind, not on the grammatical foundations of those rules. Al-Farabi brought out Arabic grammar for us with a logical thought. Logic has a basis for understanding grammatical rules and reformulating them. Al-Farabi employed his logical understanding in analyzing these letters and clarifying their meanings and structural connotations.

The most important results of the research can be stated in the following points:

1 -The research showed that the analysis of grammatical issues in a logical way other than the linguistic method recognized by the early grammarians gives different results according to that method.

2 -The research indicated that Al-Farabi did not find a name for each type of letters from the owners of Arabic grammar to his time, so he used in enumerating its types the names that led to the Arab countries from the people of knowledge of grammar from the people of the Greek tongue, and he mentioned that they singled out each of them with a special name. A class of them they call footnotes, and a class of them they call links.

3 -Al-Farabi employed the usage understanding and contextual significance in naming the term (footnotes), as if Al-Farabi looked at its presence in the sentence, and that it is not a cornerstone in it like nouns and verbs, but rather it comes as a filler in speech; To perform a specific meaning and a specific function, and he has been alone with this term on these words, knowing that they are different in their work and their door to the grammarians.

4 -Al-Farabi relies on the logical understanding in explaining the singular and the compound in grammatical uses, and he did not use the grammarians' conventions in dividing speech into a predicate and a predicate, and this reflects the difference in Al-Farabi's approach to analyzing grammatical issues and following in the footsteps of logic scholars and distancing them through grammarians.

5 -Al-Farabi added to the footnotes (lis), (when), (how much), (how) and (any), as the grammarians consider them to be verbs or nouns, while Al-Farabi included them within the letters, as he looked at them from their logical point of use in the sense While the grammarians looked at it from the point of view of dividing speech into a noun, a verb and a letter, and the signs of each one of them.

6 -Al-Farabi used the term (ribbat) on the conditional tools, and on some of them the term (embedded ribat), differentiated between some of them according to their uses in the sentences, and took the method of philosophical and logical analysis as a means to explain them and clarify their meanings.

Keywords: Al-Farabi, grammatical analysis, terms of footnotes and links, letters, logical thought.

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد وآل وطيبين الظاهرين. وبعد: بُنيتُ أحكام اللغة العربية على أساس قواعد ومصطلحات اشتهرت بين النحو الأوائل، وهي قائمة على استقراء كلام العرب، فجاءت تلك الأسس والقواعد والمصطلحات من الفاظ بيته العرب ومنسجمة مع استعمالاتهم، وذلك قبل أن تدخل ترجمة المتنطق اليوناني إلى الثقافة العربية، وفي أواخر القرن الثالث والرابع المجريين توسيع الثقافة اليونانية من منطق وفلسفة وطب وغيرها من العلوم، وكان أثراها واضحاً في ثقافة العرب، وكان حيدر علوم اللغة العربية منها كبيراً، فتغير كثيراً من أسسها وقواعدها ومصطلحاتها، وكان أبو نصر الفارابي من أوائل من غيره من تلك الأمور في دراسة العربية وخاصة في علم النحو، ويأتي هذا البحث لتسليط الضوء على مصطلحاته ذكره بما الفارابي وما يتدرج تحتهما من حروف، يختلف تصنيفها عنده عن تصنيف النحو لهما، فهو نظر لها من الوجهة المنطقية، وحالها من منظورها الاستعمالي في التراكيب، في حين أن النحو قبله صنفها تبعاً لقواعد التي تجمع كلّ قسم منها.

فجاء هذا البحث في مبحثين: تناول الأول بعض الألفاظ ضمن مصطلح (الحواشي)، وهذا معنى استعمالي، وكان الفارابي نظر إلى وجودها في الجملة، وأنها ليست ركناً فيها مثل الأسماء والأفعال، بل إنها تأتي حشوًّا في الكلام؛ لئدلي معنى معيناً ووظيفة معينة، عملاً أنها مختلفة في عملها وبابها عند النحو، وهو بهذا الاصطلاح يقتضي وظيفتها الاستعمالية ودلالتها السياقية.

وأختتم البحث الثاني بمصطلح الرّوابط حروفه وهي أدوات الشرط، وأطلق الفارابي عليها مصطلح (الرباط)، وعلى بعضها مصطلح (الرابط المضمن)، مفرقاً بين بعضها بحسب استعمالاتها في الجمل، ومتخذًا من أسلوب التحليل المنطقي وسيلة لشرحها، وبيان معانيها.

وبعد ذلك جاءت الخاتمة مبينة أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وفي الخاتمة لا أدعى لعملي هذا الكمال فالكمال لله وحده، فما كان فيه من حسنة فهو من الله سبحانه فهو ولئدلي نعمتي، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي، فالله أعلم أن يتقبل عملي هذا بخير قبوله ويتفق به أحوانى وطلابى من أهل العلم.

وطبيعة: سنتطرق في هذه الوطنة إلى بيان أمرين:**الأول: مفهوم التحليل النحوی عند الفارابي:**

أشار الباحث في بحث سابق له إلى معنى التحليل النحوی عند الفارابي⁽¹⁾ بما يعني عن إعادته هنا مفصلاً، بل يكتفى بالإلماع له بإيجاز.

شرع الفارابي إلى تحليل أسس تقسيم الكلام، والقواعد النحوية، ودلائل الارتباط الجملي في الكلام، فهو اتجه إلى أصل تلك القواعد، وقد اعتمد الفارابي في تحليله ذلك على ترابط المتنطق بال نحو، تبعاً لثقافته الفلسفية والمنطقية، إذ لجأ إلى تحليل تلك القواعد اعتماداً على الأسس المنطقية في ذهنه، لا على الأسس النحوية لتلك القواعد، أي حلّ القواعد النحوية وشرحها وقسمها وبواها لا على أساس الفهم النحووي، بل على أساس الفهم المنطقي.

وبعبارة موجزة: أخرج الفارابي لنا نحواً عربياً بغير منطق، فالمتنطق عنده أساس في فهم القواعد النحوية، وإعادة صياغتها.

والآخر: مصطلحات الحروف عند الفارابي:

يعتقد الفارابي أن كثيراً من مصطلحات الحروف عند المتنطقة تختلف عما هو عند النحو، إذ منها ما يسمىها علماء النحو العرب (الحروف الدالة على معانٍ)، وهي أقسام كثيرة ((غير أن العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا بأن يفرد لكل صنف منها اسم يخصه، فينبغي أن نستعمل في تعريف أصنافها الأسامي التي تأدى إلينا عن أهل العلم بال نحو من أهل اللسان اليوناني، فإنهم أفردوا كل صنف منها باسم خاص). فصنف منها يسمونه الخوالق، وصنف منها يسمونه الوسائل، وصنف منها يسمونه الواسطه، وصنف منها يسمونه الحواشي، وصنف منها يسمونه الروابط)⁽²⁾.

ثم يبيّن أن هذه الحروف قسمان: خاصٌ ومشتركٌ ف((منها ما قد يقرن بالأسماء، ومنها ما قد يقرن بالكلم، ومنها ما قد يقرن بالمركب منها، وكل حرفٍ من هذه قرء بلفظٍ فإنه يدل على أن المفهوم من ذلك اللفظ هو بحال من

(1) ينظر: أيديولوجيا التحليل النحوی عند الفارابي في كتابه (الألفاظ المستعملة في المتنطق)، د. حيدر علي الخرسان.

(2) كتاب الألفاظ المستعملة في المتنطق . 42



الأحوال)⁽¹⁾.
ومصطلحات الحروف مُتعددة بتعدي الحروف ومعانيها ووظائفها، وسندرس قسماً منها هنا في مبحثين عند الفارابي:

المبحث الأول/ مصطلح الحواشي وحروفه

اصطلح الفارابي على بعض الألفاظ مصطلح (الحواشي)، وهذا معنى استعمالي، وكأنَّ الفارابي نظر إلى وجودها في الجملة، وأنَّها ليست ركناً فيها مثل الأسماء والأفعال، بل إنَّها تأتي حشاً في الكلام؛ لتوبيخ معنى معيناً ووظيفة معينة، فقال:

((الحواشي: هي أصناف كثيرة))⁽²⁾، ويبدو أنَّه انفرد بهذا المصطلح على هذه الألفاظ، علمًا أنَّها مُختلفة في عملها وبابها عند النحو، وهو بها هذا الاصطلاح نظر إلى وظيفتها الاستعملية ودلالتها السياقية، ثم عمد إلى تعدادها وشرحها، وهي:

1/ (إنَّ) المُشَدَّدة:

فيقول: ((منها- أي من الحواشي- الحروف التي تقرن بالشيء فتدل على أنَّ ذلك الشيء ثابت الوجود، وموثوق بصحته، مثل قولنا: (إنَّ) مُشَدَّدة النون. ومثال ذلك قولنا: (إنَّ الله واحد)، و(إنَّ العالم مُنتهٍ))⁽³⁾. فالنصل هنا يبيِّن دلالة (إنَّ) على التوكيد، وهذا المعنى لا يختلف في النحو، قال سيبويه: ((أما (إنَّ) فإنَّما هي منزلة الفعل لا يعمل فيها ما ي العمل في (أنَّ) كما لا يعمل في الفعل ما ي العمل في الأسماء، ولا تكون (إنَّ) إلا مُبتدأ، وذلك قوله: (إنَّ زيداً مُنْطَلِقاً)، وإنَّك ذاهب))⁽⁴⁾. وذكر الرضي أنَّ الحرف (إنَّ) موضوع لتأكيد معنى الجملة فقط، ولا يغيِّر معناها، بل يزيدها تأكيداً⁽⁵⁾.

ولكن لم أجده بحسب تتبني اليسير لأشهر مصادر النحو من استعمل مصطلح (الحواشي) على (إنَّ) وبقية الألفاظ التي سيذكرها الفارابي.

2/ (ليس):

من الحواشي عند الفارابي أيضًا: ((ما إذا قرَن بالشيء ذلَّ على أنَّه قد ثُقِيَ، مثل: (ليس) و(لا). ومنها: ما إذا قرَن بالشيء ذلَّ على أنَّه قد ثُقِيَ، مثل قولنا: (نعم)))⁽⁶⁾.

وهذا الفارابي يرجح حرفيَّة (ليس) على فعليتها، وهو بهذا يخالف جمهور النحواء، ويؤكِّد رأيه هذا بقوله: ((وليس يخفى علينا أنَّ قولنا (ليس) يُرتبه كثيرٌ من أصحاب النحو في الكلم لا في الحروف. وكذلك كثيرٌ مما سنعدُه في الحروف يُرتبه كثيرٌ من النحوين لا في الحروف، لكنَّ إما في الاسم، وإما في الكلم)). ونحن إنَّما نُرتب هذه الأشياء بحسب الأفعى في الصناعة التي نحن بسبيلها))⁽⁸⁾. ووافق ابن فارس الفارابي في حرفيَّة (ليس) وأنَّها دالَّة على النفي فقط، إذ يقول: (((ليس) نفي لفعلٍ مُستقبلٍ تقول: (ليس يقوم))). وكأنَّ معنى الجملة (لا يقوم)، إذ لا يدخل فعل على فعل ويوجُد فيه معنى.

في حين يرى ابن السراج (ت316هـ) أنَّ (ليس) فعل ماض، فيقول: ((فأَمَّا (ليس) فالدلَّلُ على أنَّها فعل، وإنَّ كانت لا تتصرَّف تصرُّف الفعل قوله: (لسَتَ) كما تقول: (ضرَبَتْ)، و(لسُمِّاً) كـ(ضرَبُتُمَا)، و(لسُنَّا) كـ(ضرَبَنَا)، و(لسُنْ) كـ(ضرَبُنْ)، و(لسُنَّ) كـ(ضرَبُتُنْ)، و(ليسُوا) كـ(ضرَبُوْا)، و(ليسَتْ أَمَّةُ اللهِ ذَاهِبَةً) كقولك: (ضرَبَتْ أَمَّةً اللهِ زِيدًا))⁽¹⁰⁾.

(2) المصدر نفسه . 42

(3) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق . 45

(4) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق . 45

(5) كتاب سيبويه 3/120، ويُنظر: الإيضاح العضدي 115-116، ومعاني الحروف 123، والصاحب 175، والمقتضى في شرح الإيضاح 1/443-445 ، وشرح المفصل 1/198-199 ، وشرح التسهيل 1/387.

(6) يُنظر: شرح الرضي على الكافية 4/341 .

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق . 45

(2) يقصد الفارابي بمصطلح (الكلم): (الأفعال).

(3) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق . 46

(4) الصاحبي 266 .

(5) الأصول في النحو 1/93 ، ويُنظر: المقتضى في شرح الإيضاح 1/408 ، وأسرار العربية 89 .



وقال السيرافي (ت368هـ): ((وأَمَّا (ليس) فهي تعمل في كُلْ حال، تقول: (ليس زيد قائماً)، و(ليس قائماً زيد)، و(ليس زيد إلا قائماً). وإنما عملت (ليس) في هذه الأحوال من قِبَلِ أَنَّها فعل، والفعل لا يمنع عمله التقديم والتأخير والاستثناء))⁽¹⁾. ونُوكِر الرَّضيُّ (ت686هـ) أَنَّ (ليس) فعلاً بقوله: ((والأولى الحُكْم بفعاليته؛ لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لا تَنْصُلُ بغير صريح الفعل إلَّا نادراً))⁽²⁾. ويستمرُّ الفارابيُّ في تبوب جملةٍ من الألفاظ التي يراها حروفاً تحت مصطلح (الحواشي)، علمًاً أَنَّ بعضًاً منها أسماء، فيقول:

3/ (أيَّت):

((ومنها: ما إذا قُرِئَ بالشيء دَلَّ على أَنَّهُ مشكوكٌ فيه مثل قولنا: (ليت شعري)))⁽³⁾. فَيَقُولُونَهُمْ من قول الفارابي أَنَّهُ بَيْنَ دلالة (أيَّت) على الشُّكُوكِ، ولم يقف على عملها.

وأشَارَ الْحَسَانُ إِلَى معناها وعملها، فقال الرَّمَانِيُّ (ت384هـ): ((أَيَّت): وهي من الحروف العوامل. وعلَّمَا في عملها كُلَّةً (إِنْ وَأَنْ)، ومعناها التَّمَنُّ. تقول حين ذلك: (ليت زيداً قائماً)، و(ليت أَخَالَكَ عَنْدَنَا)، فتنصبُ الاسم، وتترفعُ الخبر إذا كان مفرداً))⁽⁴⁾.

والثَّمَنِيُّ في (أيَّت) يكونُ في الممكِن وغير الممكِن⁽⁵⁾; ((أَيَّ ماهيَّةَ الثَّمَنِيِّ محِلٌّ حصول الشيء)، سواء كنتَ تنتظرُ وترتفقُ حصوله أو لا))⁽⁶⁾.

ومعنى مثال الفارابي: (ليت شعري) أَيَّ الشَّعْرُ هاهنَا معناه الشَّعورُ والفطنة، والخبرُ محفوظٌ وجواباً إذا أُرْدِفَ باستفهم، أي: ليت شعري حاصل. فهو من باب حذف الخبر وجواباً؛ لأنَّ كونَ عَامٌ مفهومٌ من السياق، أي: (ليت إِدْرَاكِي حاصلٌ أو ثابتٌ))⁽⁷⁾.

وهذا هو معنى الشُّكُوكِ الذي قصدَه الفارابيُّ.

4/ (كَانَ):

قال الفارابي: ((ومنها: ما إذا قُرِئَ بالشيء دَلَّ على أَنَّهُ قَدْ حُدِسَ حَدْسًا، مثل قولنا: (كَانَ، ويشبه أن يكون، ولعلَّ، وعسى)))⁽⁸⁾.

جَمَعَ الفارابيُّ في هذا النَّصْ مجموَعَةً لِفَاظَ دَلَّةً عَلَى التَّشبيهِ والتَّرجِيِّ وجعلها ضمنَ مفهومِ الحواشِي، ونَظَرَ إلى الدلالة الاستعمالية الجامدة بينها، وهي أَنَّهَا إذا افترضت بجملةٍ أو شيءٍ دَلَّتْ على ظُنُونِ حُدوُثِهِ ووقوعِهِ، وهو الذي عبر عنه بقوله: (حُدِسَ حَدْسًا)، أي أَنَّهُ أمرٌ غير مقطوع بحصوله.

قال الفراهيديُّ: ((الحدُسُ: التَّوْهُمُ في معاني الكلام والأمور، تقول: بلغني عنه أمراً فانا أحْدِسُ فيه، أي: أقول فيه بالظُّنُونِ))⁽⁹⁾.

وقال الجوهرِيُّ: ((الحدُسُ: الظُّنُونُ والتَّخمينُ. يُقالُ: هو يَحْدِسُ (بالكسر)، أي: يقول شيئاً برأيه))⁽¹⁰⁾.

وذكرَ الفارابيُّ هنا مُصطلحَ (الشيء) بدلاً من (اللُّفْظ) أو (الكلمة) للدلالة على الجملة التي تقتربُ بها هذه الألفاظ التي أدرجها الفارابيُّ ضمنَ مصطلحِ الحواشِي، ولفظُ (الشيء) يستعمله المناطقة في مؤلفاتهِ وكتبهِ للدلالة على مصاديقِ الأشياء المتعددة المنظورة تحت مفاهيمها، قال أرسسطو: ((الأشياء التي تُطلبُ وجميع الأشياء التي نعلمها

(6) شرح كتاب سيبويه 1/ 323 ، وينظر: علل النحو لابن الوراق 346 ، وشرح المفصل 1/ 210-211.

(7) شرح الرضي على الكافية 4/ 199 .

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 46 .

(2) كتاب معاني الحروف 126 ، وينظر: شرح المفصل 3/ 597 ، ومعنى الليبب 1/ 375-376 .

(3) ينظر: شرح التسهيل 1/ 389/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك 1/ 200 ، والجني الداني 1/ 491-492 ، وأوضح المسالك 1/ 294 وشرح قطر الندى 171-172 ، وشرح التصريح على التوضيح 1/ 295 ، وشرح ابن طولون 1/ 243 ، ومجيئ الندى إلى شرح قطر الندى 235-236 .

(4) شرح الرضي على الكافية 4/ 332 .

(5) ينظر: معاني النحو د. فاضل السامرائي 1/ 277-278 .

(6) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 46 .

(7) كتاب العين 3/ 131 .

(8) الصحاح 3/ 915 .



هي متساوية. والأشياء التي نطلبها هي أربعة: أحدها أنه يوجد، والآخر لماذا، إن كان موجوداً، وما هو⁽¹⁾. وأشار النحاة إلى معنى (كأن)، و(علل)، و(عسى) وعملها في الكلام العربي، فقال الزجاجي: ((كأن: لها ثلاثة أوجه: تكون تشبهاً، وشكراً، وتكون مخففة. فإذا وقعت على الأسماء كانت تشبهها، كقولك: (كأن زيداً أخوك). وإذا كان خبرها مُشتقاً من الفعل كانت شكراً، كقولك: (كأن زيداً مُنطلقٌ، و(كأنني أُنطلق)، فهذا شكراً؛ وذلك لأنَّه لا يُشير بالفعل، فهو لا يتقدِّم خبراً؛ لأنَّ الفعل لا يلي (كأن))⁽²⁾. ويرى ابن مالك أن دلالة (كأن) على التشبها ثابتة رداً منه على منْ زَعَمَ أَنَّهَا تدلُّ عَلَى التَّحْقِيقِ، فَيَقُولُ: ((وَالصَّحِيحُ أَنَّ (كأن) لَا يُفَارِقُهَا التَّشْبِيهُ))⁽³⁾. وتابعه ابن أم قاسم المرادي (ت 749هـ) بقوله: (((كأن) للتشبيه، ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب ولا للظن، خلافاً لِمَنْ قال بذلك))⁽⁴⁾، وهذا ما ارتضاه الأزهري (ت 905هـ) أيضاً⁽⁵⁾.

وذكر الزجاجي أنَّ: ((العلل: لها ثلاثة أوجه: تكون شكراً، وإيجاباً، واستفهاماً. فالشكراً قولك: (علل زيداً يقوم). والاستفهام، قوله في الخطاب: (علل زيداً لم يقم؟))⁽⁶⁾. وذكر ابن فارس أنَّ (((العلل) تكون استفهاماً وشكراً... وتكون (العلل) بمعنى (عسى)))⁽⁷⁾.

ورد المرادي بعض أقوال النحاة في دلالات (العلل) على بعض المعاني المُنْقَدَّمة ف قال: (((العلل) الترجي في المحبوب والإشفاق في المكرور، ولا يكون إلا في الممکن، ولا يكون للتعليل ولا للاستفهام، ولا للشك عند البصريين، خلافاً لمَنْ قال ذلك))⁽⁸⁾.

ويرى ابن فارس أنَّ: (((عسى) للقرب والدُّنْوِ، قال الله جل شَوَّا: {فَإِنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِيفَ لَكُمْ} [سورة النمل 72]. والأفضل أن يكون بعدها (أَنْ)، ورُبَّما لم يكن))⁽⁹⁾، وقال ابن عييش (ت 646هـ) في (عسى): ((هو فعل غير مُتصرِّف، ومعناه المقاربة على سبيل الترجي))⁽¹⁰⁾.

وقال ابن مالك: ((ورود (عسى) في الرجاء كثير، وورودها في الإشفاق قليل، وقد اجتمعا في قول الله تعالى: {وَعَسَى أَنْ تَكُرُّ هُوَا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌ لَكُمْ} [البقرة 216]))⁽¹¹⁾.

وقد أخرج الرضا (عسى) من أفعال المقاربة بحجة أن لا مقاربة ولا دُنُونَ في حصول الفعل فيها، بل هو فعل فيه معنى الطمع، فيقول: ((الذِي أَرَى أَنَّ (عسى) لِيسَ مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ، إِذْ هُوَ طَمْعٌ فِي حَقٍّ غَيْرِهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا يَكُونُ الطَّمْعُ فِيمَا لِيُسَطِّعُ إِلَيْهِ الْمُتَطَمِّعُ حَصْوَلَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ مَعَاهُ رَجَاءً دُنُونَ الْخَبَرِ، كَمَا هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِ الْجَزَوِلِيِّ، وَالْمَصْنَفِ، أَيْ أَنَّ الطَّامِعَ يَطْمَعُ فِي دُنُونَ مَصْنُومَ خَبَرِهِ، كَقُولَكَ: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَشْفِي مَرِيضِي)، أَيْ إِنِّي أَرْجُو قَرْبَ شَفَائِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (عسى) لِيُسَطِّعَنِي بِالْوَضْعِ لِلْطَّمْعِ فِي دُنُونَ مَصْنُومَ خَبَرِهِ، بَلْ لِطَمْعِ حَصْوَلِ مَصْنُومِهِ مُطْلَقاً، سَوَاء تَرَجَّحَ حَصْوَلُهُ عَنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ مُدِيَّةٍ، تَقُولُ: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ)، و(عَسَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَشْفَعَ لِي)، فَإِذَا قَلَتْ: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ)، فَهُوَ بِمَعْنَى (العلل) يَخْرُجُ، وَلَا دُنُونَ فِي (العلل) اتفاقاً))⁽¹²⁾.

5 / (كم): ((ومنها: ما إذا قرر بالشيء ذلَّ على أنه مطلوبٌ معرفةٌ مقداره، مثل قولنا: (كم)، فإنَّ إذا قلنا: (كم هذا الشيء)، فإنَّ

- (1) منطق أرسسطو / 2 / 427.
- (2) كتاب حروف المعاني 28 - 29، وينظر: الصاحبي 249، وكتاب معاني الحروف 136 - 137، والمقصد في شرح الإيضاح / 1 / 445، وشرح المفصل / 3 / 593، وشرح الرضا على الكافية / 4 / 369.
- (3) شرح التسهيل / 1 / 388.
- (4) توضيح المقاصد والمسالك / 1 / 200، وينظر: الجنى الداني 573.
- (5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح / 1 / 295.
- (6) كتاب حروف المعاني 30 ، وينظر: شرح التسهيل / 1 / 398، وشرح الكافية الشافية / 1 / 209، وشرح الرضا على الكافية / 4 / 373، وأوضح المسالك / 1 / 294، ومغني اللبيب / 1 / 379، وشرح التصريح على التوضيح / 1 / 295-296، وهمع الهوامع / 1 / 487، وشرح ابن طولون / 1 / 488.
- (7) الصاحبي 267 ، وينظر: كتاب معاني الحروف 140-141، والأزهري في علم الحروف 226-227 .
- (8) توضيح المقاصد والمسالك / 1 / 200، وينظر: معاني النحو / 1 / 278-281.
- (1) الصاحبي 237 .
- (2) شرح المفصل / 3 / 390 .
- (3) شرح التسهيل / 1 / 376 .
- (4) شرح الرضا على الكافية / 4 / 211 .



إنما ندلُّ بهذا الحرف على أنَّ الشيء مطلوبٌ عندنا معرفة مقداره⁽¹⁾. وذَكَرَ الزجاجيُّ أنَّ (كم): ((لها وجهان: تكون سواً عن عدد، كقولك: كم مالك؟ ... وتكون خبراً بمعنى (رب)، كقولك: كم غلام قد ملأك⁽²⁾). ف تكون استفهامية إذا لم تُضف إلى الاسم الواقع بعدها، وتكون خبرية دالة على التكثير إذا أضفيت إلى الاسم الواقع بعدها⁽³⁾.

فيظهرُ من كلام الفارابي أنَّه أشار إلى دلالة (كم) على الاستفهام بالسؤال عن مقدار الشيء، ولم يذكر دلالتها على الخبر، وقد نعتها بالحرافية، ناظراً في ذلك إلى دلالتها الاستعمالية، أي وظَّفَ الفارابي معناها الاستفهامي بدلالتها على حرف الاستفهام، قال ابن الوراق: ((إذا قال قائل: لم وجب أن تُنْتَي (كم)؟ قيل له: إنَّما وجب بناؤها في الخبر؛ لأنَّها نقيبة (رب)، و(رب) حرفٌ فوجَّبَ أن تجري نقيبتها مgraها، إذ كان قد دخلها معنى الحرف، ووجَّب بناؤها في الاستفهام؛ لِتضُمُّنِها معنى حرف الاستفهام))⁽⁴⁾.

في حين يرى جمهور النحاة أنَّها اسمٌ في دلالتها الاستفهامية والخبرية، ولها موقعٌ إعرابيٌّ بحسب الجمل التي تأتي فيها، قال سيبويه: ((وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً، ومفعولاً، وظرفًا، وبياني عليه))⁽⁵⁾، فـ(كم) الاستفهامية الاستفهامية إذا عملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسمٍ متصرِّفٍ في الكلام متون قد عمل فيما بعده، وـ(كم) الخبرية أيضاً إذا عملت فيما بعدها بمنزلة اسمٍ متصرِّفٍ غير متون يجرُّ ما بعده إذا حُذِفَ التنوين⁽⁶⁾.

ويعتقد النحاة أنَّ دلالة (كم) على الأسمية، بسبب الإسناد إليها، وعودة الضمير عليها في قولهم: (كم رجلاً جاءك؟)، ودخول حرف الجرِّ عليها والإضافة إليها في قولهم: (بكم رجلاً مررت؟) و(رزق كم نفساً ضمنت؟)، وتسلیط عوامل النصب عليها نحو: (كم يوماً صمت؟)⁽⁷⁾.

6/ (متى):

جعل الفارابي (متى) من الحواشي إذ قال فيها: ((ومنها: ما يدلُّ على أنَّه مطلوبٌ معرفة زمان وجوده، مثل قولنا: (متى))⁽⁸⁾.

دلالة (متى) على الزمان واضحة لا خلاف فيها، وإنَّما يختلفُ الفارابي مع النحاة في أصلها، هل هي اسم أو حرف؟ فهو يراها حرفًا، وهي اسمٌ عند عدد النحو.

قال الزجاجي في (متى): ((تكون استفهاماً عن الزمان، كقولك: (متى تخرج؟))⁽⁹⁾. وهي اسمٌ من الظروف، أو ظرفٌ زمان بمعنى الحين⁽¹⁰⁾.

ويبدو أنَّ الفارابي أدرج (متى) ضمنَ الحروف، وقد سبقه المبردُ (ت 285هـ) بذلك⁽¹¹⁾، علمًا أنَّها من الظروف أو من أسماء الاستفهام؛ لأنَّها أقيمت مقامها، وذلك توسيعاً في الكلام⁽¹²⁾، وهذا ما ذهبَ إليه العربُ في أسماء الاستفهام.

7/ (أين):

((ومنها: ما إذا قُرِئَ بالشيء دلَّ على أنَّه مطلوبٌ معرفة مكانه، مثل قولنا: (أين))⁽¹³⁾.

قال المبردُ: ((أين) لا تكون إلا للمكان))⁽¹⁾، وقال الزجاجي: ((أين) تكون استفهاماً، كقولك: (أين أخوك؟) و(أين

(5) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 46.

(6) كتاب معاني الحروف 60، وينظر: الإيضاح العضدي 219-225.

(7) الصاحبي 241، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 2/ 483.

(1) علل النحو 584، وقال سيبويه: ((اعلم أنَّ (كم) في الخبر لا تعلم إلا فيما تعلم فيه (رب)، لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ (كم) اسمٌ و(رب) غير اسم، بمنزلة (من))) كتاب سيبويه 2/ 161، وقال المبرد: ((اعلم أنَّ (كم) لا بد لها من الخبر، لأنَّها اسم، فهي مُخالفة لـ (رب) في هذا، موافقة لها في المعنى)) المقتضب 3/ 65، وينظر: شرح المفصل 2/ 313، وشرح ابن طولون 2/ 279-280.

(2) كتاب سيبويه 2/ 156، وينظر: شرح كتاب سيبويه 2/ 483، والمقصد في شرح الإيضاح 2/ 741-747، وشرح الرضي على الكافية 3 / 158، وتوضيح المقاصد والمصالك 2 / 389-391، والجني الداني 261.

(3) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 161، وشرح كتاب سيبويه 2/ 483-485، وأسرار العربية 121-122، ومعاني النحو 2/ 294-292.

(4) ينظر: شرح التسهيل 2/ 331، ومعنى الليب 1/ 243-245، وهم معهم 2/ 602-604.

(5) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 46.

(6) كتاب حروف المعاني 59، وينظر: الصاحبي 277، وأسرار العربية 194.

(7) ينظر: الأزهية في علم الحروف 209، والجني الداني 505، ومعنى الليب 1/ 440، ومعاني النحو 4 / 73، 229.

(8) ينظر: المقتضب 2/ 53.

(9) ينظر: أسرار العربية 193-194.

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 46.



و(أين زيد جالس وجالساً) ... وقيل: يُسأل بها عن المكان))⁽²⁾.
وقال ابن عيسى: ((أماً (أين) فظرفٌ من ظروف الأمكانة، وهو مبنيٌ لتضمنه همزة الاستفهام))⁽³⁾.
فدلالة (أين) على المكان واضحة لا خلاف فيها، ولكن يعتقد النحاة أنها ظرف، وسبب بناها أنها دلت على معنى حرف الاستفهام، في حين يرى الفارابي أنها حرفة في أصلها دالٌ على المكان، ولذلك بنيت.
ويعتقد الفارابي أن استعمال الألفاظ الدالة على زمان الشيء أو مكانه أو كميته مأخوذة من لفظ السائل نفسه، فهو يرجع وجود هذه الحروف - بحسب اصطلاح الفارابي - إلى كلام السائل لا إلى شيء آخر، فيقول:
((الأمر الذي يستعمله المجيب في إفاده السائل مطلوبه يسمى باسم الحروف التي يستعملها السائل في الطلب، أو باسم مشتق من اسم الحروف التي يستعملها السائل. والأمر الذي يستعمله المجيب في إفاده مقدار الشيء يسمى كميّة، وهو مشتق من الحرف الذي يستعمله السائل عن مقدار الشيء. والذي يستعمله المجيب في إفاده زمان الشيء يسمى (متى)، وهو اسم ليس مشتقاً من الحرف المستعمل في الطلب، لكن نقله إليه الحرفة يعنيه قسمٍ به. والأمر الذي يستعمله المجيب في إفاده مكان الشيء فإنه يسمى (أين)، وهو مسمى باسم الحرف الذي يستعمله السائل على جهة النقل لا على جهة الاشتغال))⁽⁴⁾.
وإن السؤال عن زمان الشيء أو مكانه أو مقداره إنما يكون بعد العلم بوجوده، إذ لا يصح عقلاً السؤال عن هذه الحقائق، ولم يتبين وجود الشيء من عدمه، لذا ف((طلب مقدار الشيء وزمانه ومكانه إنما يكون بعد المعرفة بوجود الشيء. فإنما إذا قلنا: (أين فلان؟) ونحن لا ندري هل هو موجود في العالم أم لا، كان القول باطلاً. وكذلك إذا قلنا: (متى جاء فلان؟)، ونحن لا نعلم هل جاء أم لا، كان القول باطلاً))⁽⁵⁾.

8 / (هل):
يُسمّي الفارابي الجملة مع (هل) بمصطلح المركب، تبعاً لاصطلاحات المناطقة، فيقول:
يُسأل به عن وجود الشيء، وأنه يستعمل مع جملة كاملة من مُسندٍ ومسندٍ إليه، ظاهران كلاهما، أو أحدهما مُقدّرٌ في الكلام، ويسّمى الفارابي المثلثة مع (هل) بمصطلح المركب، (ومنها: ما إذا قرئ بالشيء دلّ على أنه مطلوبٌ معرفة وجوده لا معرفة مقداره، ولا زمانه، ولا مكانه، مثل قوله: (هل) فإنه متى قلنا: (هل الشيء) فإنما نطلب معرفة وجوده فقط وهذا الحرف يقرئ أكثر ذلك باللغة المركبة، مثل قوله: (هل زيد مُنْطَقُ)، و(هل عَمْرو راحل)، و(هل سقراط في الدار). وقد يقرئ أحياناً بالاسم فقط. وليس يقرئ به وحده، أو يضمّ معه شيء آخر سوى ما يدلّ عليه ذلك الاسم فقط. فإنما متى قلنا: (هل زيد)، ولم يضمّ معه (موجود)، أو (في الدار)، أو (منطق)، أو ما أشبه ذلك، كان القول باطلاً. فإنما يقرئ هذا الحرف أبداً بلغة مركبٍ قد أظهرت أجزاءه بأسرها، أو بمركبٍ قد أضمر بعض أجزاءه. فإنما يقرئ بالمركب أبداً))⁽⁶⁾.
فهنا أوضح الفارابي استعمال (هل) في الكلام، وأنها ترد في جملة كاملة من مُسندٍ ومسندٍ إليه، سواء أكان الخبرُ فيها ظاهراً أو مقدراً، ولم يرتضى ورودها من غير خبرٍ مُقررٍ، وعد ذلك باطلاً، علمًا أن التمثيل الذي ذكره الفارابي هو باستعمال (هل) مع الجمل الاسمية، ولم يذكر استعمالها مع الجمل الفعلية.
وقد أشار النحاة إلى استعمال (هل) في كلام العرب، والمعنى الذي تتضمنه تبعاً للنصوص التي ترد فيها، فذكر الرماني لها معنين: ((أحدهما: أن تكون استفهاماً عن حقيقة الخبر، وجوابها (نعم) أو (لا)... قال الله تعالى: {فَهُنَّ وَجَدُّهُمْ مَا وَعَدَ رَبُّهُمْ حَقًا قَالُوا نَعَمْ} [سورة الأعراف: 44]، والثاني: أن تكون بمعنى (قد) وذلك نحو قوله تعالى: {هُنَّ أَئِي عَلَى الْإِنْسَانِ} [سورة الإنسان: 1] قالوا: معناه: قد أتى على الإنسان))⁽⁷⁾.
وبسوق سيبويه إلى ذكر المعنى الثاني، لكنه لم يذكر الآية من سورة الإنسان، فقال: ((كذلك (هل) إنما تكون بمنزلة

(2) المقتبس / 53، وينظر: المصدر نفسه / 3، 298 / 4، 63 / 4.

(3) كتاب حروف المعاني 34، وينظر: الصاحبي 201، وأسرار العربية 194.

(4) شرح المفصل / 279، وينظر: شرح الرضي على الكافية / 3، 202، وارشاف الضرب / 4، 1866-1867، وهمع الهوامع / 2، 546، ومعاني النحو / 4، 219.

(5) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 47.

(6) المصدر نفسه 49.

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 47-48.

(2) كتاب معاني الحروف 115، وينظر: أسرار العربية 193، والجني الداني 341-342.



(قد)، ولكنهم تركوا الألف، إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام⁽¹⁾. وأضاف الheroي لها معنيين آخرين غير ما نقدم، أحدهما: أنها تكون بمعنى (إن) قوله تعالى: {هل في ذلك قسمٌ لذى حجر} [سورة الفجر 5] معناه: إن في ذلك قسمًا لذى حجر. والآخر: تكون بمعنى (ما) قوله تعالى: {هل ينظرون إلا الساعة} [سورة الزخرف 66] معناه: ما ينظرون إلا الساعة⁽²⁾. وزاد الدكتور فاضل السامرائي على هذه المعاني حتى أوصلها إلى أحد عشر معنى⁽³⁾.

ويبيّن الرضي أن (هل) تدخل على الجملة الاسمية والفعالية، وإذا دخلت على اسمية بشرط أن لا يكون خبرها فعلًا قوله: (هل زيد قام)⁽⁴⁾، إذا وجب النصب في نحو: (هل زيداً ضرَبَته؟)، لأن (هل) إذا كان في حيزها فعل وجب إلاؤها إيماء؛ لأن (هل) مثل (قد) في الجملة الفعلية فكلاهما لا يليه المبدأ وخبره فعل، وأجاز الكسائي (ت 189 هـ) ذلك⁽⁵⁾.

ويستفهُم بـ (هل) ولم يترجم في نفس المُسْتَفْهَمِ نفي شيء أو إثباته⁽⁶⁾.
 9/ (ما) الاستفهامية:

من الحروف التي جعلها الفارابي ضمن مصطلح (الحواسي) الحرف (ما) الاستفهامية، إذا استعملت للسؤال عن ماهية الشيء، ومفرقاً إياها عن استعمالها نافية بمعنى (ليس)، فيقول: ((ومنها: ما إذا قرئ بالشيء دل على أن المطلوب من الشيء تصور ذات الشيء فقط، لا معرفة وجوده، ولا معرفة شيء آخر سوى ذاته، لا مقداره ولا زمانه ولا مكانه، وذلك مثل قولنا: (ما)، و(ما هو)؟ فإنما متى قلنا: (ما الشيء؟) أو (ما هو الشيء؟)، فإنما نطلب بهذا الحرف تصوّر معرفة ذات الشيء لا غير. والدليل على أن هذا الحرف ليس يدل على أن الشيء مطلوب وجوده لأنّ لو قرئنا قوله: (ما الشيء) لصار القول غير مفهوم، بمنزلة قولنا: (ما هو الشيء موجود). فإنّ هذا القول باطل متى استعملنا قوله: (ما هو) حرف طلبة. فإنّ هذا الحرف ربما استعمل مكان قوله: (ما الشيء موجود)⁽⁷⁾ مفهوم المعنى. ومتى استعمل حرف طلبٍ كان باطلاً. ونحن لم نأخذ في هذا المكان دالاً على ما دل عليه قوله: (ليس)، لكن إنما أخذناه حرف طلبه. ومتى أخذ حرف طلبٍ فقيل: (ما هو الشيء موجود؟) كان القول باطلاً. ومسأله: (ما هو الشيء؟) إذا طلب منها معرفة ذات الشيء فإنما يصلح أن يكون بعد المعرفة بوجود الشيء. والدليل على ذلك أنّ لو قلنا فيما لا نراه ولا نعلم وجوده: (ما ذات الشيء؟)، و(ما هو الشيء؟) لكن القول باطلاً. وقد يطلب به فهو معنى الاسم، وذلك قد لا يمتنع أن يكون قبل المعرفة بوجود الشيء)⁽⁸⁾.

ينطلق الفارابي هنا في تحليله استعمال (ما) في الدلالة على ذات الشيء ما هو؟ بغض النظر عن وجوده أو عدمه، فليس الغرض التأكيد من وجود الشيء أو زمانه أو مكانه، بقدر المعرفة بما هي، ويستعين بذلك بالتركيب الجملي الذي يأتي به (ما) الاستفهامية، فلو قرئت بلفظة واحدة دلت على إفاده المطلوب، وهو السؤال عن ذات الشيء، ولو قرئت بلفظتين كان استعمالها باطلاً، لأن التركيب الجملي لا يفهم منه السؤال عن ماهية الشيء، بل تكون الجملة باطلة في استعمالها؛ لأنّ لا يسأل عن ذات الشيء بلفظتين بعد (ما) الاستفهامية، أحدهما كلمة (موجود) أو ما يماثلها؛ لأنّ المعنى ليس وجود الشيء أو عدمه، بل المعنى هو السؤال عن ماهيتها، وإذا قيلنا وجود كلمتين بعد (ما) مع سلامه معنى الجملة تحول معناها إلى النافية المُشَبَّهَة بـ (ليس)، وهذه لا يسأل بها عن ماهية الشيء، بل تكون نافية، وهذا ما قصدَه الفارابي بكلامه.

ثم يحيل الفارابي كيفية دخول (ما) الاستفهامية على مفرد يسأل عنه، واصفًا هذا التركيب بالتركيب المفرد، علمًا أنه مكون من لفظتين (ما) الاستفهامية والاسم المفرد، مع رفضه دخول (ما) الاستفهامية على مركب، وهو جملة من

(3) كتاب سيبويه /3 189.

(4) ينظر: الأزهية في علم الحروف 217- 218، ومعنى الليب /1 456- 460.

(5) ينظر: معاني النحو /4 205- 207.

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية /4 446.

(2) ينظر: همع الهوامع /2 608 .

(3) ينظر: الجنى الداني 343.

(4) في مثل الفارابي هذا جاء الخبر في مثل الفارابي هذا مرفوعاً على لغةبني تميم الذين يهملون (ما) المشبهة بـ (ليس) من العمل، لا على لغة الحجاز الذين يعملونها. ينظر: شرح التصريح على التوضيح /1 261.

(5) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 48- 49.



مسندٌ ومسندٌ إليه، إذ يقول: (حرفٌ ما) الذي يُدلل به على أنَّ الشيءَ مطلوبٌ معرفةً ذاتِه إنما يُقرَنُ أبداً باسم المفرد، أو ما كان بمنزلة المفرد. مثل ذلك قولنا: (ما الإنسان؟)، و(ما هي الشمس؟)، و(ما هو القمر؟)، و(ما الحركة؟)، و(ما السكون؟)، و(ما ماكسوف القمر؟)، فإنَّ هذا مركبٌ يجري مجرى المفرد. ولو قرئنا بالمركب الذي ليس يجري مجرى المفرد لكان القول غير مفهومٍ، بمنزلة ما لو قلنا: (ما الإنسان حيوان)، و(ما القمر ينكسف)، وما أشبه ذلك، فإنَّ هذه أفاويل غير مفهومة⁽¹⁾.

فالكلماتُ في اللغة العربية لها نسقٌ خاصٌ يُؤدي معنى معيناً، وإنَّ ((اختيار أنظمة لنفس الكلمات يُمكن أن ينتج جملًا مقبولةً، وقد يُنتج جملًا غير مقبولةً))⁽²⁾.

لذا فالعلاقاتُ بين الكلمات في الأمثلة التي طرحتها الفارابيُّ وغيرُها لها صلتها المحكومة بموضعها من الكلام، وإنَّ تغييرَ مواضع الكلمات، واستبدال بعضها ببعض، أو حذف بعضها يُؤدي إلى تقديم جمل مقبولةً نحوياً، أو إلى ما لا يُعد جملًا أصلًا⁽³⁾، وهذا الأمرُ واضحٌ في شرح الفارابي لاستعمال (ما) الاستفهامية، وكيف تأتي في الجمل المقبولة المقبولة في معناها وفي أسلوبها النحوية.

وأيضاً يلاحظُ في نصّ الفارابي استعماله مصطلحات المناطقة في المفرد والمركب، وهذا خلافٌ ما يستعمله النحاة في الدلالة على الجمل، فعند الفارابي يصدقُ مصطلح (المفرد) على جملة (ما) الاستفهامية والاسم بعدها مثل: (ما الإنسان؟)، فهو مركبٌ من لفظين، ولكنه يجري مجرى المفرد، ومصطلح (المركب) على جملة (ما) الاستفهامية مع جملة من مبتدأ وخبر مثل: (ما القمر ينكسف)، فهذه جملةٌ مركبةٌ في أصلها من غير (ما) الاستفهامية، وحين دخلت عليها (ما) اختلَّ معناها، وصارت قولاً غير مفهوم.

المفرد والمركب عند الفارابي:

يعتمدُ الفارابي على الفهم المنطقي في شرح المفرد والمركب في الاستعمالات النحوية، ولم يستعمل اصطلاحات النحوة في تقسيم الكلام إلى مسندٌ ومسندٌ إليه، فيقول:

((الأمرُ الذي يُستعملُ في إفاده ما يُتعرَّف بمسألة (ما هو الشيء؟) هو أحدُ أمرين: إما أمرٌ يُدللُ عليه بلفظ مفرد، أو أمرٌ يُدللُ عليه بلفظ مركبٍ. مثل ذلك قول القائل: (ما هذا الشيء؟) - فلننزل أنَّ المسؤول عن هذه كانت نخلة. فإنَّ المجبِيَّ متى قال: (هذا الشيءُ هو نخلة)، فقد استعملَ في إفادته أمراً يُدللُ عليه باسم مفرد، ومتى قال: (هذه شجرةٌ ثمُرٌ الرطب)، فقد استعملَ في جوابِ أمراً يُدللُ عليه بقولٍ مركبٍ. وبأي هذين أجاب المجبِيُّ به فقد وفي السائل مطلوبه، إلا أنَّ أحدَ الأمرين يُدللُ على النخلة باسم مفرد، والثاني يُدللُ عليه بلفظٍ مركبٍ. فالأمرُ الذي ينبغي أن يُستعملُ في جوابِ (ما هو الشيء؟) إذا كان يُدللُ عليه بلفظٍ مركبٍ، فإنه يُسمى (ما هيَ الشيء؟)، ويُسمى أيضاً القول الدالُّ على ما هو الشيء، أو على جوهر الشيء، أو على إنيَّة الشيء، أو طبيعة الشيء، ويُسمى قول جوهر الشيء أيضاً))⁽⁴⁾.

فيلاحظُ فيما طرحة الفارابي أنَّ ينجزُ أسلوب المناطقة في تحليله للكلام وشرحه للأساليب العربية، باستعمال مصطلحات (جوهر الشيء)، و(ماهية الشيء)، و(إنيَّة الشيء)، و(ذات الشيء)، و(غيرها)⁽⁵⁾، وهذا يعكسُ اختلاف منهج الفارابي في تحليل المسائل النحوية والسير بها على خطى علماء المنطق والنأي بها عن طريق النحوة.

10 / (كيف): يضيفُ الفارابي إلى جملة الحواشي (كيف)، إذ يعدها النحويون من أسماء الاستفهام التي يُسألُ بها عن الحال، في

حين جعلها الفارابي ضمنَ الحروف التي يُسألُ بها عن الحال، فيقول: ((والحرفُ الذي يُقرَنُ بالشيءَ فيدلُ على أنه مطلوبٌ معرفةً صيغته بالجملة فهو حرفٌ (كيف). فإذا إذا قلنا: (كيف الشيء؟) فطلبنا هو معرفةً صيغة الشيء، إما صيغة ذاته، وإما الخارجية عن ذاته. فإذا متى قلنا: (كيف زيد؟)، فأجبنا: (أنَّه صالحٌ أو طالحٌ، أو صحيحٌ، أو مريضٌ)، كُنا قد أحجبنا بصيغ (زيد) الخارجية عن ذاته. ويشبه أن تكون الصيغة التي بها يثبتُ الشيء خفيت عن الجمهور، فلذلك لا تقاد تجذ لها أسامي مشهورةً. وخليق أن يكون قولهما:

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 49.

(2) الجملة العربية، د. محمد إبراهيم عبادة 23.

(3) ينظر: المصدر نفسه 23.

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 49-50.

(2) ينظر: منطق أرسسطو 1/ 36-43.



(كيف عمل هذا الشيء؟)، يطلب به صيغة العمل. وأما الصيغة الخارجية فهو الذي يعتاد الجمهور أن يستعملها حرف (كيف) في المسألة عنها. والأمور التي تُستعمل في إفاده الصيغ، وفي الجواب عن المسألة بـ(كيف الشيء؟)، فإنّها تسمى الكيفيات، وهو اسم مشتق من الحرف المستعمل عند المسألة. وما كان منها يُفَادُ به صيغة ذات الشيء فإنّها تسمى (كيفية ذاتية)، وربما سماها بعض الناس (كيفيات جوهرية). وما كان منها يليق أن يُفَادُ به الصيغة الخارجية فإنّها تسمى (كيفيات عرضية)، وربما قيلت: (كيفيات غير ذاتية) (١).

إنّ معنى (كيف) أو (كيفية) هو السؤال عن حال شيء أو شخص معين، ومرة يقصد بها السؤال عن ذات الشيء نفسه، ومرة أخرى يسأل بها عن متعلقاتها أو ما تحدثه في غيرها من أثر، وقد سبق أرسطو إلى هذا المعنى بقوله: (أسئلي بالكيفية) تلك التي يُقال في الأشخاص: كيَفْ هي؟ (٢).

فالسؤال عن كيفية ذات الشيء، والسؤال عن كيفية عرضية متعلقة بالشيء واضحة، وقد عبر أرسطو عن الكيفية الثانية بالكيفية الانفعالية، فقال: ((يُقال: كيَفِيات انفعالية ليس من قبيل أن تلك الأشياء أنفسها التي قيلت هذه الكيفيات انفعلت شيئاً، فإن العسل ليس يُقال حلوًّا من قبيل أنه انفع شيئاً ولا واحد من سائر ما أشبهه. وعلى مثل هذه أيضاً الحرارة والبرودة تُقالان كيَفِيتان انفعاليتان، ليس من قبيل أن تلك الأشياء أنفسها التي قبالتها انفعلت شيئاً، بل يُقال لكل واحدة من هذه الكيفيات التي ذكرناها كيَفِيات انفعالية من قبيل أنها تحدث في الحواس انفعالاً. فإن الحرارة تحدث انفعالاً ما في المذاق، والحرارة في اللمس، وعلى هذا المثال سائرها أيضاً)) (٣).

أما (كيف) عند النحو فأحد معانيها أنها اسم استفهام يسأل به عن الحال (٤). قال ابن فارس: ((كيف سؤال عن حال، تقول: (كيف أنت؟) أي: بأي حال أنت؟ وقال بعض أهل اللغة: لها ثلاثة أوجه: أحدها: سؤال محض عن حال، تقول: (كيف زيد؟). والوجه الآخر: حال لا سؤال معه، كقولك: (لأكِرْ منك كيف كنت)، أي: على أي حال كنت. والوجه الثالث: (كيف) بمعنى التعجب) (٥). واستعمالها في السؤال عن الحال؛ لأن الأحوال أكثر من أن يحاط بها، فجيء بها لذلك، فهي اسم صريح غير ظرف، وإن كان قد يُؤدي معناها معنى (على أي حال) (٦).

وقد عدّها بعض النحو من الظروف (٧).

ويظهر أنّ الفارابي نظر إلى حقيقة معنى (كيف) من وجهتها الاستعملالية بالمفهوم المنطقي، في حين نظر النحو لها من وجهة تقسيم الكلام إلى اسم و فعل و حرف، وعلامات كل واحد منها، فيقول ابن يعيش: ((من أين زعمتم أن (كيف) اسم، وهلا قلتم: إنها حرف؛ لامتناع خواص الأسماء والأفعال منها؟ قيل: إنما قلنا ذلك، لأنها لا تخلو إما أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، فلا تكون حرفًا؛ لأنها تُفيد مع الاسم الواحد، ويكون كلامًا، نحو: (كيف أنت؟)، والحرف لا يُفيد مع الاسم إلا في باب النداء، وليس هذا بناء، ولا تكون فعلًا؛ لأنها تُفيد مع الفعل نحو: (كيف أصيحت؟)، والفعل لا يُفيد مع الفعل، ولا يكون منها كلام، وأيضاً فإنها على زنة (فعل) بسكون العين، وليس في الأفعال ما هو على هذه الزنة)) (٨).

11 / (أي):

أضاف الفارابي إلى قائمة الحواشي عنده (أي) التي جعلها حرفًا، علمًا أن النحو جعلوها اسمًا، وهي تكون معرفة في أحوال، ومبنيّة في أحوال أخرى، فيقول: ((ومن الحروف ما إذا قرئ بالشيء دل على أنه مطلوب تمييزه عن غيره، أو مطلوب معرفة ما يتميّز به عن غيره، مثل قولنا: (أي شيء هو؟)، وأيما هو؟). وهذه المسألة إنما تُستعمل إذا كان الشيء بحيث يمكن أن يتسمّ أمره، ويُخشى أن يؤخذ غيره بدله، وإنما يمكن ذلك متى كان هناك آخر غيره. فإنما متى قلنا: (أيما هو زيد؟)، وأي شيء

(3) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 51-52.

(1) منطق أرسطو 1/ 55.

(2) منطق أرسطو 1/ 56-57.

(3) يُنظر: كتاب سيبويه 4/ 233، وكتاب حروف المعاني 35، وأسرار العربية 193-194، وارتشاف الضرب 4/ 1868.

(4) الصاحبي 243، ويُنظر: مغني الليبب 1/ 272-270.

(5) يُنظر: شرح المفصل 2/ 286، وهمع المهاجم 2/ 218، ومعاني النحو 4/ 220.

(6) يُنظر: شرح الرضي على الكافية 3/ 205.

(7) شرح المفصل 2/ 287.



هو زيد؟)، ولم نعرف شيئاً غيره فإنَّ مسألتنا باطلة⁽¹⁾.
 ويرى الفارابي أنَّ السؤال بـ(أي) عن شيءٍ معينٍ لا يتحقق إلا بوجود أكثر من شخص في الواقع الخارجي حتى تصحَّ المسألة، أمَّا إذا كان في الوجود شيءٌ واحدٌ كانت المسألة في السؤال عنه بـ(أي) باطلة.
 فهنا فسَرُّ الفارابي (أيًّا) بواقعها الاستعمالي مُثبتاً مفهومها الحرفي في السؤال عن شيءٍ وتنبيهه عن غيره، في حين يعتقدُ النحاةُ أنَّ فيها أكثر من معنى، قال سيبويه: ((أيٌ من حروف المجازة))⁽²⁾، وقال في موضع آخر: ((اعلم أنَّ (أيًّا) مضافاً وغير مضافٍ بمنزلة (من)، لا ترى أني تقول: (أيٌ أفضل)، و(أيٌ القوم أفضل))، فصار المضافُ وغير المضاف يجريان مجرِّي (من))⁽³⁾. وقد صرَّح سيبويه باسميتها في باب الجزاء وأنَّها تكونُ بمعنى الذي⁽⁴⁾.

وقال السيرافي: ((اعلم أنَّ (أيًّا) لتبغض ما أضيقْتُ إلَيْهِ، وهي تأتي للاستفهام والمجازاة، وتكونُ بمعنى (الذي)، فإذا كانت للاستفهام والمجازاة لم تتحجَّ إلى صلةٍ، وإذا كانت بمعنى (الذي) احتاجت إلى صلةٍ كصلةٍ (الذي)، وصلةٍ (ما) و(من) إذا كانتا في الخبر، وهي موضوعةٌ على الإضافة؛ لأنَّ المراذ بها في أحوالها الثلاث بعضُ ما أضيقْتُ إلَيْهِ، وقد تفردُ ومعناها الإضافة))⁽⁵⁾.

وتوسَّع أبو حيَّان (ت 745 هـ) في دلالة (أيًّا)، إذ لم يحدِّد اسميتها أو حرفيتها بنفسها، بل جعلَ السياق هو الحكم في تحديد دلالتها، فقال: ((وَمَا قَوْلَنَا: مَا الْإِنْسَانُ؟، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُنُ أَنْ تَسْأَلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ سَوْيَ ذَلِكَ الْمَسْؤُلُ عَنْهُ. وَكَذَلِكَ نَوْفُلُ: (كَيْفَ زَيْدُ؟)، وَإِنْ لَمْ نَكُنْ عَرَفْنَا غَيْرَ زَيْدٍ، وَلَا أَيْضًا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَالَمِ غَيْرُ (زَيْد). وَمَتَى قَلَنَا: (أَيُّمَا هُوَ زَيْدُ؟)، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَالَمِ غَيْرُ ذَلِكَ كَانَتْ مَسْأَلَتُنَا بَاطِلَةً. وَجَمِيعُ مَا يُؤْخَذُ فِي جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ عَنِ الشَّيْءِ: (كَيْفَ هُوَ؟)، قَدْ يَلِيقُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ: (أَيُّ شَيْءٌ هُوَ؟). وَكَثِيرٌ مِمَّا يَلِيقُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي جَوَابِ (أَيُّ شَيْءٌ هُوَ؟)، لَا يَلِيقُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ (كَيْفَ). وَالْكَيْفِيَّاتُ لَمَّا كَانَتْ مِنْهَا مَا يُفَادُ بِهِ الصَّيْغُ الْخَارِجَةُ عَنِ ذَاتِ الشَّيْءِ، وَمِنْهَا مَا يُفَادُ بِهِ مَعْرِفَةٌ صِيغَةٌ ذَاتِ الشَّيْءِ، صَارَتْ الْكَيْفِيَّاتُ الْمُفَيَّدَةُ صِيغَةٌ ذَوَاتِ الْأَشْيَاءِ مَتَى أَخْدَثَتْ فِي جَوَابِ (أَيُّ شَيْءٌ هُوَ؟) تُقْدِّمُ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الشَّيْءُ فِي جَوَابِ (أَيُّ شَيْءٌ هُوَ؟) تُقْدِّمُ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الشَّيْءُ فِي أَحْوَالِهِ عنِ غَيْرِهِ))⁽⁶⁾.

ويُقارِنُ الفارابيُّ بين استعمال (أيًّا) في السؤال، وبين بعض الحروف. كما يعتقد هو - مثل: (ما) و(كيف)، فيقول: ((وَأَمَّا قَوْلَنَا: مَا الْإِنْسَانُ؟، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُنُ أَنْ تَسْأَلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ سَوْيَ ذَلِكَ الْمَسْؤُلُ عَنْهُ. وَكَذَلِكَ نَوْفُلُ: (كَيْفَ زَيْدُ؟)، وَإِنْ لَمْ نَكُنْ عَرَفْنَا غَيْرَ زَيْدٍ، وَلَا أَيْضًا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَالَمِ غَيْرُ (زَيْد). وَمَتَى قَلَنَا: (أَيُّمَا هُوَ زَيْدُ؟)، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَالَمِ غَيْرُ ذَلِكَ كَانَتْ مَسْأَلَتُنَا بَاطِلَةً. وَجَمِيعُ مَا يُؤْخَذُ فِي جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ عَنِ الشَّيْءِ: (كَيْفَ هُوَ؟)، قَدْ يَلِيقُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ: (أَيُّ شَيْءٌ هُوَ؟). وَكَثِيرٌ مِمَّا يَلِيقُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي جَوَابِ (أَيُّ شَيْءٌ هُوَ؟)، لَا يَلِيقُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ (كَيْفَ). وَالْكَيْفِيَّاتُ لَمَّا كَانَتْ مِنْهَا مَا يُفَادُ بِهِ الصَّيْغُ الْخَارِجَةُ عَنِ ذَاتِ الشَّيْءِ، وَمِنْهَا مَا يُفَادُ بِهِ مَعْرِفَةٌ صِيغَةٌ ذَاتِ الشَّيْءِ، صَارَتْ الْكَيْفِيَّاتُ الْمُفَيَّدَةُ صِيغَةٌ ذَوَاتِ الْأَشْيَاءِ مَتَى أَخْدَثَتْ فِي جَوَابِ (أَيُّ شَيْءٌ هُوَ؟) تُقْدِّمُ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الشَّيْءُ فِي جَوَابِ (أَيُّ شَيْءٌ هُوَ؟) تُقْدِّمُ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الشَّيْءُ فِي أَحْوَالِهِ عنِ غَيْرِهِ))⁽⁷⁾.

ونظرُ الفارابي إلى حقيقة استعمال (أيًّا) في بعض التراكيب تبعاً للتفكير المنطقي في مفهوم الوجود والعدم، أي وظَّفَ المفاهيم المنطقية في تحليل صحة استعمال (أيًّا) وبقية الأدوات في التراكيب النحوية، وهذا الفهم من الفارابي يختلفُ عن فهمِ كثيرٍ من النحاة لذلِك المسائل، إذ يرى الفارابي أنه يُحللُ القواعد النحوية والأساليب العربية تبعاً للصناعة التي هو بسبيلها، وهي صناعة المنطق كما صرَّح سابقاً، في حين أنَّ النحاة ينظرون إلى تلك القواعد والأساليب تبعاً لاستعمالها العربي في لسان العرب، وإن تأثروا فيما بعد بأفكار المناطقة في مصنفاتهم وآرائهم.

12 / (ما) و(لماذا) الاستفهاميان:
 يتَوَسَّعُ الفارابي في إضافة الفاظ يَعُدُّها حروفاً إلى قائمة الحواشي، ومنها (لماذا)، وما يرتبط بها من كلماتٍ مُستعملة في السؤال عن السبب، مُحللاً حقيقة استعمالها النحوية تبعاً للتفسير الفلسفى والتَّفَكير المنطقي في بيان حقائق الأشياء، فيقول:

((وَمِنَ الْحَوَاشِيَ الْحَرُوفُ الَّتِي مَتَى قُرِنَتْ بِالشَّيْءِ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ مَطْلُوبٌ مَعْرِفَةٌ سَبِيلٍ، مَثَلُ قَوْلَنَا: (لَمْ)، و(مَا بَالُ)،

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق . 52

(2) كتاب سيبويه 1/136.

(3) كتاب سيبويه 2/398، وينظر: المقتصب 4/217، وكتاب معاني الحروف 62، والصاحب 199.

(4) يُنظر: كتاب سيبويه 3/69، ومعنى اللبيب 1/107.

(5) شرح كتاب سيبويه 3/164، وينظر: الأزهية في علم الحروف 108-114، وأسرار العربية 193.

(6) ارتشف الضرب 4/1868، وينظر: معاني النحو 1/129.

(7) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 52 - 53



و(ما شأن) وما أشبه ذلك. وهذه الحروف إنما يستقيم أن يقرن بالشيء متى كان معلوم الوجود. فإن إذا قلنا: (ما بال فلان يفعل كذا وكذا؟)، ولم يعلم أنه يفعل، كان القول باطلًا. وأيضاً فإن هذا الحرف إنما يقرن أكثر ذلك بما يدل عليه اللفظ المركب، مثل قولنا: (لم يفعل زيد كذا؟)، وما أشبه ذلك. وقد يقرن أحياناً باللفظ المفرد متى أضمر معه شيء آخر، مثل قولنا: (ماذا حرج؟)، متى فهو عن بالصمير (زيد)، فلو لم تكن الحال حالاً يفهم من هذا القول ما يفهم من قولنا: (ماذا حرج زيد؟)، كان القول باطلًا. والشيء الذي يقرن به هذا الحرف ينبغي أن يجتمع فيه أمران: أحدهما: أن يكون قد علم وجوده من قبل. والثاني: أن يكون مركباً. وكذلك قولنا: (ما هو؟) ينبغي أن يقرن بالشيء الذي يجتمع فيه أمران: أحدهما: أن يكون قد علم وجوده. والآخر: أن يكون ذلك الشيء مفرداً، أعني أن يدل عليه لفظ مفرد، أو ما سببه لفظ مفرد. وهذا الحرفان -أعني (ما هو؟) و(لم هو؟)- يتشابهان في أن الشيء الذي يقرن به ينبغي أن يكون معلوم الوجود، و مختلفان في أن الشيء الذي يقرن به (ما هو) ينبغي أن يكون مفرداً، والشيء الذي يقرن به حرف (لم) ينبغي أن يكون مركباً⁽¹⁾.

يلاحظ في تحليل الفارابي لاستعمال (لم) أو (ماذا)، وما الاستفهامية آلة أكد على حقيقتين: الأولى: منطقية، وهي لا بد من وجود الشيء قبل السؤال عنه، إذ لا يصح السؤال عن شيء قبل تحقق وجوده. والأخرى: لغوية، وهي أن استعمال (لم) أو (ماذا) يكون مع جملة مركبة من مسند ومسند إليه، أي: اسم مع اسم، أو فعل مع اسم، أما استعمال (ما) الاستفهامية ف تكون مع لفظ مفرد غير مركب، فهذا اللفظان مُشتركان بصفة وهي أنهما يسألان بهما عن شيء بعد التأكيد من تحقق وجوده، ويختلفان في استعمالهما اللغوي بين الإفراد والتركيب كما تقدم ذلك.

وفصل الفارابي لهذه الأسماء والأفعال المقدمة، وجعلها من الحروف إنما جاء تبعاً لفهمه أركان الجملة بحسب مذهب أهل المنطق، فيقول: ((إنما ترتب هذه الأشياء بحسب الأفع في الصناعة. أي المنطق. التي نحن بسبيلها))⁽²⁾.

واختلفت النحاة في (ما) الاستفهامية هل هي اسم أو حرف، إذ يرى الرمانى أنها اسم للسؤال عما لا يعقل، وعن صفات من يعقل، كقولك: (ما عندك؟)⁽³⁾، وعدّها ابن يعيش اسم نكرة فهي: ((غير موصولة ولا موصفة، وهي سؤال عن ذات غير الآنسى، وعن صفات الآنسى))⁽⁴⁾، ونعتها ابن هشام بأنها اسم تأم نكرة مضمنة معنى الحرف، ومعناها: (أي شيء)⁽⁵⁾.

وقال ابن هشام في استعمال (ماذا): ((اعلم أنها تأتي في العربية على أوجه: أحدها: أن تكون (ما) استفهامية (ذا) إشارة، نحو: (ماذا التوانى؟)... الثاني: أن تكون ((ما) استفهامية (ذا) موصولة... الثالث: يكون (ماذا) كله استفهاماً على التركيب، كقولك: (ماذا جئت؟)))⁽⁶⁾.

فيلاحظ مما تقدم أن الفارابي ذكر استعمال (ماذا) للدلالة على استعمالها في السؤال عن الشيء بعد التتحقق من وجوده، وقد صرّح بأنها تأتي كلمة واحدة غير مركبة من لفظين كما يعتقد بعض النحاة في بعض استعمالاتها.

المبحث الثاني / مصطلح الروابط وحروفه

يتناقل الفارابي إلى بيان أدوات الشرط، ويطبق عليها مصطلح (الرابط)، وعلى بعضها مصطلح (الرابط المضمن)، مُفرقاً بين بعضها بحسب استعمالاتها في الجمل، ومنذذاً من أسلوب التحليل الفلسفى والمنطقى وسيلة لشرحها، وببيان معانٍ لها، فيقول:

((والروابط هي أيضاً أصناف منها الحرف الذي يقرن بالفاظ كثيرة فيدل على أن معانى تلك الألفاظ قد حكم على كل واحد منها بشيء يخصه، مثل قولنا: (إما) مكسورة الألف مسنددة الميم. ومنها ما يقرن بالشيء الذي لم يوثق بعد بوجوده فيدل على أن شيئاً ما تالي له يلزم، مثل قولنا: (إن كان)، (وكما كان)، (ومتي كان)، (وإذا كان)، وما أشبه ذلك. وهذه الرابطات تضمّن الثاني بالأول متى وجد الأول، فيسمى لذلك (الرابط المضمن)، من قبل أنه يدل على أن الأول قد تضمن لاحق الثاني به، مثل قولنا: (إن دخل زيد حرج عمرو)، ومثل: (إن كانت الشمس طالعة

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 53-54 .

(2) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 46 .

(3) ينظر: كتاب معاني الحروف 97، وأسرار العربية 194، وتوضيح المقاصد والمسالك 1/138، والجني الداني 336.

(4) شرح المفصل 2/138، ومعاني النحو 4/223 .

(5) ينظر: مغني الليبب 1/392-393 .

(6) مغني الليبب 1/395-396، وينظر: معاني النحو 4/225 .



فالنَّهَارُ مُوجُودٌ، فَإِنَّ (طَلْوَعَ الشَّمْسِ) قد تضمنَ لِحُوقَ (وَجُودَ النَّهَارِ)، غَيْرَ أَنَّ (طَلْوَعَ الشَّمْسِ) لَمْ يُؤْتَقْ بَعْدَ بِكُونَهِ.
فَذَلِكَ تُسمِّي هَذِهِ الْحُرُوفُ (الْمُضْمَنَاتِ بِشَرِيكَتِهِ). وَرُبَّمَا سُمِّيَتْ (شَرِائِطَهِ) (١).
شَرِيعَ الْفَارَابِيِّ فِي هَذَا النَّصِّ بِبَيَانِ أَدْوَاتِ الشَّرِطِ، إِذَا ابْتَداَ ذَلِكَ مِنْ تَسْمِيَتِهِ بِ(الروابطِ)، وَكَانَهُ يُرِيدُ إِيْضَاحَ الوظيفةِ
الْتَّرْكِيبِيَّةِ الَّتِي تُؤَدِّيَهَا هَذِهِ الْحُرُوفُ بِرِبطِ الْجَملِ الْمُتَعَلِّقِ جَوابَهَا بِسَبِيلِهَا، وَهِيَ جَمْلَ الشَّرِطِ وَجَوابَهِ، وَقَدْ بَدَا بِشَرِحِ
دُخُولِ (إِمَّا) وَهِيَ تَقْعِي لِرِبطِ الْمُبَدِّأِ بِالْخَبَرِ نَحْوَ: (إِمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ)، أَوْ تَقْعِي بَيْنَ الْفَعْلِ وَمَرْفُوعِهِ نَحْوَ: (قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا
عَمْرُو)، وَقَدْ اخْتَافَ النَّحَاةُ فِي أَصْلِهَا هُلْ هِيَ بِسِيَطَةٍ أَوْ مُرْكَبَةٍ، وَلَهَا مَعْنَى ذِكْرِهَا النَّحَاةُ فِي مُصَنَّفَتِهِمْ (٢). وَيُلَاحِظُ
هُنَّا أَنَّ الْفَارَابِيَّ أَدْرَجَ (إِمَّا) مَعَ أَدْوَاتِ الشَّرِطِ فِي كَلَامِهِ الْمُتَقدِّمِ عَلَمًا أَنَّ (إِمَّا) لَا تُسْتَعْمَلُ لِلشَّرِطِ، فَهُوَ أَدْرَجَهَا فِي
هَذَا الْمَوْضِعِ لِلَّدَلَلَةِ عَلَى اسْتِرَاكَاهَا مَعَ بَقِيَّةِ الْأَدْوَاتِ بِمَفْهُومِ الرِّبَطِ. وَهَذَا الْأَمْرُ يُؤْكِدُ تَبَثُّهُ الْفَارَابِيِّ لِلَّدَلَلَةِ الْوَظِيفِيَّةِ
الَّتِي تَجْمَعُ هَذِهِ الْحُرُوفِ.

أَمَّا حُرُوفُ الشَّرِطِ الَّتِي طَرَحَهَا الْفَارَابِيُّ فِي نَصِّهِ الْمُتَقدِّمِ فَأَكَدَ فِيهَا عَلَى مَفْهُومِ جَامِعٍ يُوحِّدُهَا وَهُوَ مَفْهُومُ الرِّبَطِ، إِذَا
لَمْ يَقْفِ عَلَى أَصْلِهَا أَوْ عَدَهَا، بَلْ شَرَحَ اسْتِعْمَالِهَا الْوَظِيفِيِّ بِإِيَاجَادِ التَّرَابِطِ بَيْنِ الْجَمْلِ، مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَى فَهْمِ
الْمَنْطَقِيِّ لِمَعْنَى الْجَمْلِ وَحَقَائِقِ الْأَلْفَاظِ وَدَلَالَاتِهَا، فَرِوابطُ الشَّرِطِ هَذِهِ مِنْهَا مَا يُقْرَأُ بِالشَّيْءِ الَّذِي لَمْ يُؤْتَقْ بَعْدُ
بِوُجُودِهِ فِيَلُّ عَلَى أَنَّ شَيْئًا مَا تَالِيًّا لَهُ يَلْزَمُهُ.

وَقَالَ الْمُبِرْدُ: ((مَعْنَى الشَّرِطِ: وَقُوَّغَ الشَّيْءُ لِوَقْوَعِ غَيْرِهِ)) (٣)، أَيْ: أَنْ يَتَوَقَّفَ تَحْقُّقُ الثَّانِي عَلَى وُجُودِ الْأَوَّلِ أَوْ
حَسْوَلِهِ (٤). وَلَكِنْ لَا يَعْنِي هَذَا أَنَّ الشَّرِطَ مِنْ بَابِ السَّبِبِ وَالْمُسَبِّبِ دَوْمًا، إِلَّا أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، وَنَقلُ الصَّبَانُ
(تَٰ1206هـ) قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ (تَٰ644هـ) بِأَنَّ ((الْجَزَاءُ قَسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَضْمُونُهُ مُسَبِّبًا عَنْ مَضْمُونِ
الشَّرِطِ، نَحْوَ: (إِنْ جِئْتُنِي أَكْرَمْتُكَ). وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ مَضْمُونُ الْجَزَاءِ مُسَبِّبًا عَنْ مَضْمُونِ الشَّرِطِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ
الْإِخْبَارُ بِهِ مُسَبِّبًا نَحْوَ: (إِنْ تُكْرِمْنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ)، وَالْمَعْنَى: إِنْ اعْتَدَتْ عَلَيَّ بِإِكْرَامِكَ إِيَّاهَا، فَإِنَّا أَيْضًا أَعْتَدْ
عَلَيْكَ بِإِكْرَامِي إِيَّاكَ)) (٥).

وَيُضَيِّفُ الْفَارَابِيُّ إِلَى الرِّوابِطِ الْشَّرِطِيَّةِ بَعْضَ الْحُرُوفِ، فَيَقُولُ:
((وَمِنْ الْحُرُوفِ الْمُضْمَنَةِ مَا إِنَّمَا يُقْرَأُ أَبْدًا بِالشَّيْءِ الَّذِي قَدْ وُتَّقَ بِوُجُودِهِ، أَوْ بِصَحَّتِهِ، فِيَلُّ عَلَى أَنَّ تَالِيًّا مَا لَازَمَ لَهُ،
مَثَلًا: (لَمَّا)، وَ(إِذَا)، مَثَلًا ذَلِكَ قَوْلُنَا: (لَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ كَانَ النَّهَارُ)، وَ(لَمَّا جَاءَ الصِّيفُ اشْتَدَّ الْحُرُّ)، وَ(لَمَّا كَانَتِ
الشَّمْسُ مُقَاطِرَةً لِلْقَمَرِ انْكَسَفَ الْقَمَرُ)، فَإِنَّ هَذِهِ الْحُرْفَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ مُتَضَمِّنٌ لِحَاقِ الْثَّانِي بِهِ بَعْدَ أَنْ وُتَّقَ بِوُجُودِ
الْأَوَّلِ. فَذَلِكَ يُسَمِّي هَذِهِ الْحُرْفَ الْمُضْمَنَ جَزَمًا)) (٦).

وَيُلَاحِظُ فِي نَصِّ الْفَارَابِيِّ أَنَّهُ ذَكَرَ (إِذَا) لَكِنْ لَمْ يَشْرَحْهَا، وَلَمْ يَضْعِهَا فِي مَثَلٍ، وَاكْتَفَ بِشَرِحِ (لَمَّا)، إِذَا يَرِي
الرَّجَاجِيُّ أَنَّ (لَمَّا) تَدْلُّ عَلَى الشَّرِطِ: ((إِذَا رَأَيْتَ لَهَا جَوابًا فَهِيَ لِأَمْرٍ يَقُبُّ بِوَقْوَعِ غَيْرِهِ، بِمَعْنَى (جِئْنَ) كَقُولِهِ تَعَالَى:
{فَلَمَّا أَسْفَوْنَا اتَّقْفَنَا مِنْهُمْ} [الْخَرْف٥٥]، أَيْ: حِينَ أَسْفَوْنَا، وَ{لَمَّا جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ} [هُود١٠١]، أَيْ: حِينَ جَاءَ)) (٧).
فَهُنَّا جَعَلُوهَا الرَّجَاجِيُّ ظَرْفًا بِمَعْنَى (جِئْنَ)، وَتَابَعَهُ الْهَرَوِيُّ عَلَى ذَلِكَ (٨)، فِي حِينَ صَرَحَ الرُّمَانِيُّ بِحِرْفِيَّتِهَا وَذَكَرَ أَنَّ
مِنْ مَعْنَيِّهَا أَنَّهَا تَأْتِي لِلشَّرِطِ، وَذَلِكَ ((أَنْ يَقُوْدَهَا الشَّيْءُ لِوَقْوَعِ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلُكَ: (لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، أَلَا
تَرِي إِكْرَامَ إِنَّمَا وَقَعَ بِوَقْوَعِ مَجِيءِ زَيْدٍ، وَذَلِكَ: (لَمَّا قَصَدَنِي عَمَرُو أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ)) (٩).

فَالْفَارَابِيُّ صَرَحَ بِحِرْفِيَّتِهَا قِيَاسًا عَلَى أَدْوَاتِ الشَّرِطِ الْمُقْتَضِيَّةِ جَمِيلَتِنِي جَمْلَةً فَعْلِ الشَّرِطِ وَجَوابِهِ.
أَمَّا (إِذَا) فَمِنْ مَعْنَيِّهَا عِنْدَ النَّحَاةِ أَنَّهَا حُرْفٌ بِمَنْزِلَةِ لَامِ الْعَلَةِ، وَهُوَ مُتَمَحَّضٌ لِلتَّعْلِيلِ مُجَرَّدٌ عَنِ الظَّرْفَةِ، وَنِسَبَ هَذَا
الْقَوْلِ إِلَى سَيِّبوْيِهِ (١٠)، وَقَالَ الرَّضِيُّ: ((وَتَحِيَءُ (إِذَا) لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوَ: (جِئْنَكَ إِذَا أَنْتَ كَرِيمٌ)، أَيْ (لَأَنَّكَ)، وَالْأَوْلِيَّ

(١) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 54.

(٢) يُنظر: الجنى الداني 528-535، ومغني الليبب 1/84-86.

(٣) المقتصب 2/46.

(٤) يُنظر: معاني النحو 4/45.

(٥) حاشية الصبان 4/33.

(٦) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 54-55.

(٧) كتاب حروف المعاني 11.

(٨) يُنظر: الأزهية في علم الحروف 208.

(٩) كتاب معاني الحروف 148.

(١٠) يُنظر: أمالى السُّهْلِيُّ فِي النَّحْوِ وَالْلُّغَةِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقِيمِ، أَبُو القَاسِمِ الْأَنْدَلُسِيِّ (تَٰ581هـ) 25، وَالْجَنِيُّ الدَّانِيُّ 188-189.



حرفيتها إذن، إذ لا معنى لتلويتها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم⁽¹⁾. ومن الحروف الشرطية أو المضمنة معنى الشرط عند الفارابي وجمهور النحاة (أما) التي عدّها الفارابي ضمن الروابط، فيقول:

((ومنها الحرف الذي يُقرن بالفاظ فيدل على أن كل واحد منها قد تضمن مباعدة الآخر، مثل قولنا: (أما)، فإن هذا يدل على أن الأشياء التي قرر بها هذه قد تضمنت تباعد بعض عن بعض بوجه ما، فذلك يسمى (الرابط الدال على الانفصال)، والرابط المفصل); لأنّه يدل على أن الأولى قد تضمن الانفصال عن التالي له))⁽²⁾.

اصطلح الفارابي على الحرف (أما) في هذا النص مصطلح (الرابط المفصل) للدلالة على المفهوم التركيبي الذي يؤديه هذا الحرف في الرابط بين الجمل، فهو يفصل كلاماً قد تقدم ذكره، مبادعاً بين أجزائه، بأن كل جزء منه مرتبط بأمر أو حدث معين⁽³⁾.

ويرى النحاة أن في (أما) معنى الجزاء⁽⁴⁾، ورجح الرضي فيها معنيين فقال: ((اعلم أن (أما) موضوعة لمعنىين: لقبيل مجمل، نحو قوله: (هؤلاء فضلاء، أما زيد ففقير، وأما عمرو فمتكلم، وأما بشر فكذا) إلى آخر ما تقصد. ولاستلزم شيء لشيء، أي: أن ما بعدها شيء يلزم حكم من الأحكام، ومن ثم قيل: إن فيه معنى الشرط؛ لأن معنى الشرط أيضا هو استلزم شيء لشيء، أي: استلزم الشرط للجزاء... والمعنى الثاني: أي الاستلزم لازم لها في جميع مواقعها، فالترزم ذكر المتعدد بعدها، وحمل عليه قوله تعالى: {والرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [آل عمران 7] بعد قوله: {فَإِنَّمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَبِيعٌ} [آل عمران 7] على معنى {وأَمَّا الرَّاسِخُونَ} وهذا وإن كان محتملا في هذا المقام إلا أن جواز السكوت على مثل قوله: (أَمَّا زيد فقائم) يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها))⁽⁵⁾.

وقول الرضي هنا قريب مما طرحته الفارابي بالإشارة إلى المفهوم الوظيفي الذي تؤديه (أما)، وإن كان الفارابي قد زاد على النحاة بذكره مصطلح (الرابط الدال على الانفصال) الخاص بـ(أما).

ومن الروابط عند الفارابي ((ما إذا قرر بالشيء دل على أنه خارج عن حكم سابق في شيء قدم في القول، فظن أنه يلحق هذا الثاني، مثل قوله: (لكن) - المتشدة والمخففة جميعاً. وإنما) فهو شائع أبداً في الدلالة على أن الشيء المقوون به خارج عن حكم سابق على أمر قدم في القول، وذلك مثل قوله: (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة، أو إلا أن الشمس طالعة). فإن قوله: (إن كانت الشمس طالعة) دل على أن (طلع الشمس) لم يوثق بعد به، قوله: (لكن) أخرجه عن الحكم الذي كان سبق فيه أولاً، وظن أن ذلك الحكم باق عليه في أي مرتبة وُضِع فيها من أجزاء القول. فلما قرر به بعد ذلك قوله: (لكن)، أو (إلا أن) دل على أن الحكم السابق عليه ليس هو جاريا عليه دائمًا، لكن حين كرر كرار وقد ثني بوجوده. وهذه تسمى حروف الاستثناء))⁽⁶⁾.

بين الفارابي في كلامه المقدم استعمال حروف الاستثناء (لكن) وإنما، إذ دل هذان الحرفان على إثبات شيء بعد تقدم ذكره مع عدم الوثيق بوجوده، فيبدو أن غاية الفارابي في نصه هذا وغيره مما تقدم ربط التفكير المنطقي بالوجود وعدم في تحليله القواعد النحوية.

وذكر النحاة استعمال الأداة (لكن) ضمن أخوات (إن) المتشبهة بالفعل⁽⁷⁾، ومعناها الاستدراك، ((ومعنى الاستدراك: رفع توهم يتولد من الكلام السابق، رفعاً شبيهاً بالاستثناء))⁽⁸⁾، ولم يدرجوها ضمن حروف الاستثناء، بل ذكروا أن

ومعنى الليب /1-113-114.

(7) شرح الرضي على الكافية على الكافية 3/201، وينظر: معاني النحو 2/177، وأسلوب التعليل في اللغة العربية، أحمد خضرير 82.

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 55.

(2) ينظر: دراسات في النحو والدلالة، د. حيدر علي حلو الخرسان 136-151.

(3) ينظر: كتاب سيبويه 4/235، والمقطب 2/71، وشرح المفصل 4/104، والبرهان للزرتشي 4/242-244، والجني 522، وشرح ابن عقيل 2/390، وشرح المكودي 265، وهم الهوامع 2/578.

(4) شرح الرضي على الكافية 4/478.

(1) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 55-56.

(2) ينظر: كتاب معاني الحروف 149-148، وشرح التسهيل 1/387-388، وشرح الرضي على الكافية 4/330، وارتشفاف الضرب 3/1237، والجني الداني 618، وشرح قطر الندى 170، وشرح التصریح على التوضیح 1/294.

(3) شرح الرضي على الكافية 4/332.



(إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن)⁽¹⁾، وأشار النحاة إلى أنَّ أمَّ باب الاستثناء هو (إلا)، ولم يردُ عنهم أنَّ أداة الاستثناء مكونةٌ من حرفين هما (إلا أن)⁽²⁾، وكأنَّ الفارابي قد انفرد بذكره هاتين اللفظتين ضمن حروف الاستثناء. ومن الروابط: ((ما إذا قرَن بالشيء دلَّ على أنَّه غالِيَّة الشيء سبقه، مثل قولنا: (كي) و(لام) التي تقوم مقامه))⁽³⁾. المعمَّ الفارابيُّ في النص أعلاه إلى دلالة حرف النصب (كي) و(لام) التي تقع موقعةً باعْنَه غالِيَّة أو تعليل لشيء سبقه، وإدراجه له ضمن الروابط؛ لأنَّه نظرٌ إليه باعْنَه يربط ما بعده بما قبله. ويعتقد النحاة بحرفية (كي) و(لام) التي تقع موقعة⁽⁴⁾.

قال الرُّمانِيُّ فيها: ((هي من الحروف العوامل، وعملها النصب في الفعل))⁽⁵⁾. وهي تتصبَّ الفعل بنفسها، ف تكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد، أو بإضمار (أن)، إذا كانت بمعنى (لام)⁽⁶⁾، وهي حرفٌ نصبٌ يُسْعَمُ في مقام التعليل⁽⁷⁾، وإذا دَخَلَتْ على الفعل المضارع دلَّتْ على العلة الغائبة فقط، فهي أخصُّ من (لام)⁽⁸⁾. وأيضاً ((منها ما إذا قرَن بالشيء دلَّ على أنَّه سبُّ لشيء سبقه في اللفظ، أو لشيء يتلوه، مثل قولنا: (أن)، ومن أجل)، و(من قبل))⁽⁹⁾. وأيضاً ((منها ما إذا قرَن بالشيء دلَّ على أنَّ ذلك الشيء لازمٌ عن شيء آخرٍ موثوقٍ به وقد سبقه، مثل قولنا: (فِيَان) وما قام مقامه))⁽¹⁰⁾.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الرِّحلة العلميَّة يمكن بيان أهم النتائج التي توصلَ لها البحث بال نقاط الآتية:

- 1/ بين البحث أنَّ تحليل المسائل النحوية بأسلوبٍ منطقِيٍّ غير الأسلوب اللغوي المتعارف عليه عند النحاة الأوائل يعطي نتائجٍ مُغایرةً تَبَعَا لذكِ الأسلوب، لذا اعتمدَ الفارابي على الفكر المنطقي في صياغة القواعد النحوية، فالمنطقُ عندَ أساسِ فهم تلك القواعد.
- 2/ أشار البحث إلى أنَّ الفارابي لم يجد تسميةً لكلِّ صنفٍ من أصناف الحروف عند أصحابِ علم النحو العربي إلى زمنه، فاستعملَ في تعريفِ أصنافها الأساميَّ التي تأثَّرت إلى بلاد العرب عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني، فذكرَ أنَّهم أفردوا كُلَّ صنفٍ منها باسمٍ خاصٍ، ومنها ما يُسمُّونه الحواشِي، وصنفٌ منها ما يُسمُّونه الروابط.
- 3/ وظَّفَ الفارابيُّ الفهم الاستعمالي والدلالة السياقية في تسمية مصطلح (الحواشِي)، وكأنَّ الفارابيَّ نظرَ إلى وجودها في الجملة، وأنَّها ليست رُكناً فيها مثل الأسماء والأفعال، بل إنَّها تأتي حشوًا في الكلام؛ لتؤديَ معنىًّا ووظيفةً مُعينَةً، وهو قد انفردَ بهذا المصطلح على هذه الألفاظ، علمًا أنَّها مُختلفةٌ في عملها وبابها عند النحاة.
- 4/ رجَحَ الفارابيُّ حرفيَّةَ (ليس) على فعليتها، وجعلَها من الحواشِي، جامِعًا بينها وبين (لا) في معنى النفي، وهو بهذا يخالفُ جمهورَ النحاة، وجعلَ الحرفَ (ليست) دالًا على الشكِّ بالشيء إذا قرَنَ به، في حين جعلَ النحاة دالًا على التَّمَنِي.
- 5/ أدرجَ الفارابيُّ (كم) بقسميها الاستفهميَّة والخبريَّة ضمن حروفِ الحواشِي، ولم يذكر دلالتها على الخبر، وهو ناظرٌ في ذلك إلى دلالتها الاستعمالية، في حين يرى جمهورُ النحاة أنَّها اسمٌ في دلالتها الاستفهميَّة والخبريَّة، ولها

(4) يُنظر: الصاحبي 186، والأزهري في علم الحروف 183، وشرح التسهيل 2/189، وشرح الرضي على الكافية 2/82، وارتشف الضرب 3/1500-1501.

(5) يُنظر: الصاحبي 184، وكتاب معاني الحروف 141، والأزهري في علم الحروف 182، والمقصود في شرح الإيضاح 2/699-704، وأسرار العربية 115-116، وشرح المفصل 1/416، وشرح التسهيل 2/188-196، وشرح الرضي على الكافية 2/79-80، وارتشف الضرب 3/1497-1499، والجني الداني 510-517، وأوضح المسالك 2/219، وشرح قطر الندى 272، ومغني الليبب 1/98-99، وشرح التصرير على التوضيح 1/538.

(6) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 56.

(7) كتاب حروف المعاني 45.

(8) كتاب معاني الحروف 111.

(9) يُنظر: الإيضاح العضدي 310، وأسرار العربية 171، وشرح المفصل 3/244، وارتشف الضرب 4/1645، والجني 261-264، وشرح قطر الندى 81، ومغني الليبب 1/241-242.

(1) يُنظر: شرح التسهيل 3/337.

(2) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 2/300.

(3) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق 56.

(4) المصدر نفسه 56.



- موقعٌ إعرابيٌّ بحسب الجمل التي تأتي فيها.
- 6/ جَعَلَ الفارابيُّ (متى) من الحروف ضمن مُصطلحِ الحواشي، في حين عَدَها النَّحَاةُ ظرفَ زمانٍ. وأضافَ الفارابيُّ إلى حروفِ الحواشي (كيفَ) للسؤال عن الحال، في حين يعدها النحويون من أسماء الاستفهام التي يُسأل بها عن الحال، إذ نظرَ إليها من وجهتها الاستعمالية بالمفهوم المنطقي، في حين نظرَ النَّحَاةُ لها من وجهة تقسيم الكلام إلى اسمٍ و فعلٍ و حرفٍ، و علاماتٍ كلَّ واحدٍ منها. و سَجَّلَ الفارابيُّ أيضًا في قائمةِ الحواشي (أي) التي جَعَلَها حرفاً، علمًا أنَّ النَّحَاةَ جَاعَلُوهَا اسمًا، وهي تكونُ مُعربةً في أحوالٍ، و مبنيَّةً في أحوالٍ أخرى.
 - 7/ يعتمدُ الفارابيُّ على الفهم المنطقي في شرح المفرد والمُركَّب في الاستعمالات النحوية، ولم يستعمل اصطلاحات النَّحَاة في تقسيم الكلام إلى مسندٍ و مسندٍ إليه، وهذا يعكسُ اختلافَ منهجِ الفارابي في تحليل المسائل النحوية والسير بها على خطى علماء المنطق والنَّوائِيَّ بها عن طريق النَّحَاةِ.
 - 8/ اصطلاحِ الفارابيُّ على أدواتِ الشرط مصطلح (الرِّبَاطِ الْمُضْمَنِ)، وعلى بعضها مصطلح (الرِّبَاطِ الْمُضْمَنِ)، مُفرقاً بين بعضها بحسب استعمالاتها في الجمل، و مُبِينًا الوظيفة التَّرْكِيبِيَّةَ التي تؤديها هذه الحروف بربطِ الجمل المتعلق جوابها بسببيها، و مُتَّخِذًا من أسلوب التحليل الفلسفِيِّ والمنطقيِّ و سيلةً لشرحها، ومن ذلك مُصطلح (الرِّبَاطِ الدَّالِّ على الانفصالِ)، في دلالة حرفِ الشرط (أيًّا) فهذا الحرف يدلُّ على أنَّ الأشياءَ التي قُرِئَ بها قد تضمنَتْ تباعدًا بعضًا عن بعض بوجهٍ ما، وهذا المعنى يُدرَكُ تبعًا لمفهوم التَّرْكِيبِيَّ الذي يُؤديه هذا الحرف في الرابطِ بين الجمل.
 - 9/ أثبتَ البحثُ أنَّ معنى الحروف المضمنة عند الفارابي ما إنما يُقرَنُ أبدًا بالشيءِ الذي قد وُثِقَ بوجوده، أو بصفحتِه، فيدلُّ على أنَّ تاليًا ما لازمُ له، مثل: (لَمَّا)، و (إِذْ)، مثل ذلك قولُنا: (لَمَّا طَلَعَ الشَّمْسُ كَانَ النَّهَارُ)، فإنَّ هذا الحرف دَلَّ على أنَّ الأولَ مُتضمنٌ لحاقَ الثاني به بعد أن وُثِقَ بوجودِ الأول. فلذلك يُسمَّى هذا الحرفُ المضمنُ جزماً.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 1/ الأزهية في علم الحروف: أبو الحسن علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق 1391 هـ - 1971.
- 2/ الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، حققه وقدم له: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، ط1، 1389 هـ - 1969 م.
- 3/ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط2، دار النافس، 1363هـ.
- 4/ أسلوب التعليل في اللغة العربية، أحمد خضرير عباس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1428هـ-2007م.
- 5/ ارتشفاص الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط1، مطبعة المدنى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1418هـ-1998م.
- 6/ أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأبناري (ت577هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، مطبعة: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418هـ-1997م.
- 7/ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، الجزء الثاني، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1393هـ-1973م.
- 8/ أمالى السُّهْبِلِي في النحو واللغة والحديث والفقه، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى (ت581هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، ط1، مطبعة السعادة- مصر (1390هـ-1970م).
- 9/ البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت749هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1972.
- 10/ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، ط1، صيدا- بيروت، 1426هـ-2005م.
- 11/ الجملة العربية، مكوناتها، أنواعها، تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط4، القاهرة، 2007م.
- 12/ الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، وأ. محمد



- نديم فاضل، ط1، مط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1413هـ- 1992م.
- 13/ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، ط1، مكتبة الصفا، القاهرة، 1423هـ- 2002م.
- 14/ دراسات في النحو والدلالة، د. حيدر علي حلو الخرسان، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل- العراق، 2020م.
- 15/ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين بن طولون الدمشقي (ت953هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1423هـ- 2002م.
- 16/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، منشورات ناصر خسرو، طهران.
- 17/ شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ- 2001م.
- 18/ شرح التصریح على التوضیح، الشیخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2، مطبعة: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1427هـ- 2006م.
- 19/ شرح الرضي على الكافیة، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت686هـ)، تصحیح وتعليق: يوسف حسن عمر، نشر: جامعة قاریونس، 1398هـ- 1978م.
- 20/ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاری (ت761هـ)، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، مطبعة: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
- 21/ شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الانصاری، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، منشورات ذوي القری، ط3، 1426هـ.
- 22/ شرح الكافیة الشافیة، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالک الطائی، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1420هـ- 2000م.
- 23/ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السیرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سید علي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1429هـ- 2008م.
- 24/ شرح المفصل، موقف الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المطبعة: المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د- ت.
- 25/ شرح المکوڈی على ألفیة ابن مالک، أبو زید عبد الرحمن بن علي بن صالح المکوڈی (ت807هـ)، ضبطه وخرّج آیاته وشواهدہ الشعیریة: إبراهیم شمس الدین، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ- 2002م.
- 26/ الصاحبی فی فقہ اللغة وسنت العرب فی کلامها، أبو الحسین احمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق: السيد احمد صقر، مکتبة ومطبعة: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- 27/ الصلاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوھری (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، ط4، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1407هـ- 1987م.
- 28/ علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان، 1429هـ- 2008م.
- 29/ كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، أبو نصر الفارابي (ت339هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي، دار المشرق، ط2، بيروت- لبنان.
- 30/ كتاب حروف المعاني، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، 1404هـ- 1984م.
- 31/ كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة 1988.
- 32/ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراہیدی (ت175هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي و د.إبراهيم السامرائي، دار الرشید- بغداد، 1980م.
- 33/ كتاب معانی الحروف، علي بن عیسی الرمانی (ت384هـ)، حققه وخرّج شواهدہ: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومکتبة الهلال، بيروت- لبنان، 1429هـ- 2008م.



- 34/ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت972هـ)، تعليق و تحرير: محمود عبد العزيز محمود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1427هـ - 2006م.
- 35/ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط2، مطبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1423هـ - 2003م.
- 36/ مغني الليبي عن كتب الأعاريض، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، حفظه وعلق عليه: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط1، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، 1383هـ.
- 37/ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق 1982م.
- 38/ المقتصب: محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت - د. ت.
- 39/ منطق أرسطو، حفظه وقدم له: د. عبد الرحمن بدوي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، ودار الفلام، بيروت- لبنان، ط1، 1980م.
- 40/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المطبعة: المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.
 البحوث العلمية:
 أيديولوجيا التحليل النحوي عند الفارابي في كتابه (الألفاظ المستعملة في المنطق)، د. حيدر علي الخرسان، مطبوع على الآلة الحاسبة.